المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

حصيلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

– سنة 2018 –

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

حصيلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

-سنة 2018-

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة الأولى من الولاية التشريعية العاشرة (يوم 14 أكتوبر 2016):

- **"... إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن.**

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 18 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين (يوم 29 يوليوز 2017):

- **"... إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين..."**
- **"... وهنا أشدد على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة."**

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركات والمشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنظم من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018 .

- **"إن إشكالية التدبير الفعال للموارد ومستلزمات النهوض بالتنمية الشاملة، يطرح بحدة مسألة نجاعة الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة، مع ما يقتضيه الأمر من مراجعة أساليب عملها، وطرق تدبير الموارد العمومية، في اتجاه التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة.**

- **ولا يخفى عليكم أن تحدي النجاعة مرتبط بشكل وثيق بتحدي التنافسية . فقيمة وفعالية الإدارات اليوم، تقاس بمدى إسهامها في تعزيز تنافسية بلدانها، لخوض المعركة الشرسة لاستقطاب الاستثمارات والكفاءات ورؤوس الأموال، وبما تفتحه من آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الشغل، وخاصة للشباب.**

- **إن الإصلاح الشامل والمندمج للإدارة العمومية يكتسي طابعا استعجاليا، بحكم الرهانات المطروحة عليه ضمانا للرعاية المستمرة للمرفق العام، وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد اللاتمركز الإداري، واعتماد للكفاءة والفعالية في تدبير الموارد البشرية."**

الفهـــرس

كلمة السيد الوزير 7

تقديم 8

التحول التنظيمي 14

1. ميثاق اللاتمركز الإداري 15
2. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية 17
3. البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال 19
4. تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية 22

التحول التدبيري 24

1. ميثاق المرافق العمومية 25
2. التدبير بالكفاءات 26
3. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة 28
4. إصلاح منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية 30
5. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف 32
6. خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين 33
7. تطوير الحماية الاجتماعية للموظف بالوظيفة العمومية 35
8. المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية 36
9. برنامج تحسين الخدمات الإدارية 36

10. قياس جودة الخدمات الإدارية..... 38

التحول الرقمي..... 40

1. المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة 41

2. المنصة الحكومية للتكامل (GATEWAY) 42

3. تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وتظلماتهم 43

4. نظام تدبير الموارد البشرية للدولة 50

5.جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي 54

التحول التخليقي..... 60

1. متابعة تنفيذ مشاريع الاستر اتيجية الوطنية لمكافحة الفساد..... 61

2. تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية 66

3. تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات..... 67

4. مخطط عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة 70

الدعامات الرئيسية..... 74

1. صندوق تحديث الإدارة العمومية..... 75

2. الشبكات التنسيقية للقطاعات الوزارية..... 80

3. التعاون الدولي ..... 82...

4. تطوير الشراكة والتعاون مع المؤسسات العمومية والجهات والجماعات الترابية 98

كلمة السيد الوزير

يندرج إعداد ونشر التقرير السنوي لحصيلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، في إطار الحرص الدؤوب على التواصل مع مختلف الفاعلين، وإطلاع كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية على الجهود المبذولة سنويا في مجال إصلاح الإدارة العمومية.

ويستعرض هذا التقرير، ما تم تحقيقه برسم سنة 2018، من منجزات ذات صلة بالمشاريع المدرجة ضمن الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2022، المعتمدة من لدن الحكومة، والتي أعدتها الوزارة وفق مقاربة تشاركية تؤسس لثقافة جديدة في التعاطي مع المرفق العام، للدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية في الإدارة العمومية، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخليقي والرقمي، بغية الارتقاء بجودة الخدمات العمومية استجابة لتطلعات و انتظارات المواطن، وسعيا إلى تعزيز الفعالية والنجاعة، وضمان المصلحة العامة.

وقد سعينا جاهدين خلال هذه السنة إلى مواصلة الجهود المبذولة لتنزيل سلسلة من الإصلاحات المهيكلة لدعم وتعزيز الخيار الديمقراطي، وتكريس دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ وأسس الجهوية الموسعة، والشفافية في التدبير العمومي، وتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها، نذكر منها على سبيل المثال:

- إصدار القانون المتعلق بالحصول على المعلومات والذي يعد لبنة أساسية في مسار تعزيز الحكامة الجيدة وترسيخ أسس وضوابط تخليق الممارسة الإدارية،
- إصدار مرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري في إطار مقاربة ترابية قائمة على اللامركزية والجهوية وتقريب الإدارة من المواطنين،
- تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إحداث آليات حكامتها،
- العمل على انضمام المغرب لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة دعما للحكامة الجيدة وللجهود المبذولة في مجال الديمقراطية التشاركية وتعزيز الشفافية والانفتاح.
- وضع منظومة مندمجة ومتكاملة لتمكين المرتفقين من الإدلاء باقتراحاتهم وملاحظاتهم، ولتقديم شكاياتهم وتتبع معالجتها،

وبالنظر للدعم المتواصل لعمل هذه الوزارة من طرف كل الشركاء والفاعلين المعنيين وللمجهودات التي تبذلها لتكريس الانسجام والفعالية في السياسة الحكومية في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، فإن نشر هذا التقرير يعد مناسبة خاصة لتقديم الشكر والتقدير لكل من ساهم في تحقيق وبلوغ الأهداف المسطرة لضمان سياسات عمومية ناجعة وتوفير مرفق عمومي فعال في خدمة المواطن والتنمية.

محمد بنعبد القادر
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

تقديم

تمثل الإدارة العمومية ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية وفي كسب رهانات الحكامة الجيدة من خلال محاربة الفساد وضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة. فالتطور السياسي والاقتصادي الذي يشهده المغرب والذي ترجمه التقدم الملموس في العديد من المجالات الحيوية، قابله على الصعيد الاجتماعي صعوبات يتجلى بعضها في بطء إنجاز برامج التنمية ومحدودية النموذج التنموي.

وقد شكلت الإدارة العمومية إحدى هذه الصعوبات رغم المحاولات الإصلاحية السابقة والمرتبطة بشكل وثيق بتطور دور الدولة وأدائها في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي وفي توفير الخدمات العمومية، إذ لم تساير وتيرة التغيرات المجتمعية ولم تستطع مواكبة مستلزمات التنمية الشاملة بفعل العديد من الاختلالات البنيوية. فقد ظلت، في الكثير من الحالات، مفتقدة للكفاءة والابتكار وللحكامة الجيدة، مما جعل أداءها محدودا في دعم الاستثمار وخدمة المواطنين.

من هذا المنطلق، أصبح إصلاح الإدارة العمومية مطلبا مستعجلا وخيارا استراتيجيا ضروريا تقتضيه مستجدات السياق الراهن وتفرضه تحديات المرحلة المقبلة، لضمان سياسات عمومية ناجعة وتوفير مرفق عمومي فعال من أجل رعاية المصلحة العامة وخدمة المواطن والتنمية.

فالإدارة العمومية ملزمة بتقوية تدخلاتها للاستجابة للحاجيات المتنامية للمواطنين وكسب رهان الحكامة الجيدة، تمهيدا لإرساء ركائز النموذج التنموي الذي يطمح إليه المغرب، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن الكرامة الإنسانية.

ولبلوغ هذه الأهداف، أعدت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، خطة وطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021، تتسم بصبغة تحويلية وفق مقاربة مندمجة تشاركية تؤسس لثقافة جديدة في التعاطي مع المرفق العام.

وتتمثل رؤيتها الاستراتيجية في أن تكون الإدارة "في خدمة المواطن والمقاولة، وراعية للمرفق العمومي والمصلحة العامة".

وترتكز المقاربة الإصلاحية على الإطار المرجعي بمكوناته الثلاث:

التوجيهات الملكية السامية:

تستند المقاربة المعتمدة في إصلاح الإدارة إلى التوجيهات الملكية السامية التي حددت، المداخل الكبرى لإصلاح الإدارة وتحسين أدائها لكي تكون ناجعة ومفتوحة في وجه المواطنين والمقاولات. من خلال محطات متعددة، ولا سيما:

- خطاب 12 أكتوبر 2018 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة؛
- خطاب 20 غشت 2018 بمناسبة حلول الذكرى 65 لثورة الملك والشعب؛
- خطاب 28 يوليوز 2018 بمناسبة حلول الذكرى 19لتربع جلالة الملك على عرش أسلافه المنعمين؛
- مضامين الرسالة السامية بتاريخ 27 فبراير 2018 التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنعقد بالصخيرات؛
- خطاب 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة؛
- خطاب 29 يوليوز 2017 بمناسبة حلول الذكرى 18 لتربع جلالة الملك على عرش أسلافه المنعمين؛
- خطاب 14 أكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة.

دستور 2011

الباب الثاني عشر: الحكامة الجيدة

مبادئ عامة

الفصل 154

يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.

الفصل 155

يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة.

الفصل 156

تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، و اقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها.

تقدم المرافق العمومية الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم.

الفصل 157

يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية.

الالتزامات الحكومية:

يجسد إصلاح الإدارة محورا أساسيا في البرنامج الحكومي (الولاية التشريعية 2016 – 2021) الذي تضمن مجموعة من الالتزامات حيث أفرد محورا خاصا بإصلاح الإدارة حدد مكوناته وأولوياته (المحور الثاني من البرنامج الحكومي: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة واعتماد الإدارة الرقمية).كما أولى البرنامج الحكومي كذلك، أهمية كبرى لتنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية من خلال اعتماد ميثاق اللاتمركز وتفعيل اللاتمركز الإداري (المحور الأول من البرنامج الحكومي: دعم الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة).

وتتضمن الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة التوجهات العامة التي من شأنها أن تدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث أربعة تحولات هيكلية متفاعلة فيما بينها، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخليقي والرقمي.

ولإسناد هذه التحولات الهيكلية، ترتكز الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة على أربع دعامات (التشريع، التواصل، التقييم والتعاون)، مترابطة تواكبها أفقيا في إنجاز الإجراءات والتدابير المبرمجة

وتشتمل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 على أربعة وعشرين مشروعا أساسيا موزعة على التحولات الهيكلية الأربعة:

مشاريع التحولات الهيكلية (24 مشروعا أساسيا)

1 التحول التنظيمي (5 مشاريع)

1. ميثاق اللاتمركز الإداري
2. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية
3. البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال
4. تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية
5. إعادة هيكلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

2 التحول التدبيري (10 مشاريع)

6. ميثاق المرافق العمومية
7. التدبير بالكفاءات
8. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة
9. تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية
10. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف
11. خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية
12. تطوير الحماية الاجتماعية للموظف
13. إحداث مرصد وطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية
14. برنامج تحسين الخدمات الإدارية
15. قياس جودة الخدمات الإدارية

الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018 -2021

3 التحول الرقمي (5 مشاريع)

16. المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية
17. المنصة الحكومية للتكامل (Gateway)
18. تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وتظلماتهم
19. إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية "SIRH-AP"
20. جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي

4 التحول التخليقي (4 مشاريع)

21. متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
22. تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية
23. تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات
24. مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة

ومن أجل تتبع تنفيذ مختلف المشاريع المبرمجة وضمان الالتقائية، اعتمدت الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة مجموعة من الآليات التنفيذية، وعلى رأسها أربع آليات أساسية هي:

ولعرض الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، عقد السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يوم 06 مارس 2018 بمقر الوزارة، لقاء صحفيا، أكد خلاله أن الهدف الرئيسي لهذا المخطط يتمثل في إرساء أسس إدارة عمومية تضع المواطن والمرتفق في صلب انشغالاتها، باعتماده على مجموعة من المبادئ التي ترتكز على الجودة في الخدمات العمومية، والكفاءة في تدبير الموارد البشرية، والمصلحة العامة في مجال رعاية المرفق العام وخدمة المرتفقين. كما ذكر أن التصور الذي وضعته الوزارة لإصلاح الإدارة يراهن على تحقيق نجاعة إدارية في خدمة المواطن والتنمية، تتوخى تنزيل عدد من المشاريع الأساسية في إطار التحولات التنظيمية والتدبيرية والرقمية والتخليقية.

السيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية يعقد لقاء صحفيا لعرض الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة. الرباط - 06 مارس 2018 بمقر الوزارة

مراسيم التوقيع على عقود مشاريع بين كل من السيد الكاتب العام للوزارة والسادة المدراء والسادة رؤساء المشاريع، يوم 05 يوليوز 2018، بمقر الوزارة

ولتفعيل مضامين الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021، تم التوقيع برئاسة السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يوم 05 يوليوز 2018 بمقر الوزارة، على عقود مشاريع بين كل من السيد الكاتب العام للوزارة والسادة المدراء وكذا السادة رؤساء المشاريع لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، تؤسس لميثاق تعاقدي مرجعي نموذجي يحدد المبادئ والالتزامات والقواعد المؤطرة لعلاقات العمل مع رئيس المشروع وفريقه، وكذا مهامه وحقوقه وواجباته، والأخلاقيات المهنية التي يتعين الالتزام بها، من أجل إنجاز مشروعه.

التحول التنظيمي
نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

يتعلق التحول التنظيمي بمراجعة وتطوير البنيات الإدارية التنظيمية بما يمكن القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، على الصعيدين المركزي واللاممركز، من تحقيق الفعالية والنجاعة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وفي تقديم الخدمات العمومية.

ومن بين المشاريع التي يتضمنها هذا التحول:

- إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري بغية الرفع من فعالية الإدارة اللاممركزة، خاصة على المستوى الجهوي، عبر بناء إدارة ناجعة تتمتع بالاختصاصات التدبيرية اللازمة والوسائل البشرية والمادية الضرورية لتوفير الخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين.
- مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية بهدف ملاءمته مع الحاجيات الملحة لتيسير تدبير وتفعيل البرامج القطاعية في مختلف المجالات.
- وضع وتنفيذ برنامج وطني لتحسين الاستقبال عبر تأهيل المكاتب الأمامية للإدارات العمومية وفق المبادئ العامة لميثاق حسن الاستقبال من أجل تقديم خدمات عمومية أفضل تستجيب لحاجيات المرتفقين.
- تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي بما يمكن الإدارات العمومية من بنيات مختصة وكفاءات مهنية لدعم البرامج القطاعية في إصلاح الإدارة، مع ترسيخ نظام تواصلي ناجع يسهم في انفتاح الإدارة على المواطن والمجتمع.

1. ميثاق اللاتمركز الإداري

يشكل ميثاق اللاتمركز الإداري إطارا واضحا للاتمركز يمكن من تفعيل المقتضيات الدستورية التي بوأت الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وفي بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية.

كما يؤسس الميثاق، لنظام إداري يؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال وضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة وتحقيق الانسجام بين السياسات العمومية وضمان التقائيتها على المستوى الترابي، وذلك بغاية مواكبة الجهوية المتقدمة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية وتقريب الخدمات العمومية إلى المرتفقين.

وفي هذا الإطار، فقد صادق مجلس الحكومة بتاريخ 25 أكتوبر2018، على المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، ويتضمن المرسوم، المبادئ والقواعد الجديدة التي يتعين أن تحكم العلاقات بين مختلف مكونات الإدارة المركزية واللاممركزة. وتم إصدار المرسوم بالجريدة الرسمية، بالصيغتين العربية والفرنسية:

1. صدر المرسوم بالصيغة العربية بالجريدة الرسمية عدد 6738 بتاريخ 27 دجنبر 2018.
2. صدر المرسوم بالصيغة الفرنسية بالجريدة الرسمية عدد 6740 بتاريخ 03 يناير 2019.

وقد جاء النص الجديد بمجموعة من المستجدات تتمثل في:

السنة السابعة بعد المائة - عدد 6738 — 19 ربيع الآخر 1440 (27 ديسمبر 2018)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك: في المغرب ستة أشهر	في المغرب سنة	في الخارج
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها بمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم	
نشرة الاتفاقيات الدولية	150 درهما	200 درهم	
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم	
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط - شالة
الهاتف : 0537.76.50.25 - 0537.76.50.24
0537.76.54.13
الحساب رقم :
310 810 1014029004423101 33
المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
في إسم المحاسب المكلف بمداخيل
المطبعة الرسمية

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

فهرست

صفحة

نصوص عامة

اللاتمركز الإداري.
مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري 9787

المهندسون المساحون الطبوغرافيون. - لائحة الواجبات المهنية.
مرسوم رقم 2.18.493 صادر في 4 ربيع الآخر 1440 (12 ديسمبر 2018) بتطبيق لائحة الواجبات المهنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين 9797

الجمرك. - الإبقاء المؤقت على الرسم المضاد للإغراق المطبق على واردات البولي كلوريد الفينيل (PVC) ذات المنشأ الولايات المتحدة الأمريكية.
قرار مشترك لوزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي ووزير الاقتصاد والمالية رقم 3811.18 صادر في 11 من ربيع الآخر 1440 (19 ديسمبر 2018) يقضي بالإبقاء المؤقت على الرسم المضاد للإغراق المطبق على واردات البولي كلوريد الفينيل (PVC) ذات المنشأ الولايات المتحدة الأمريكية 9803

نصوص خاصة

إقليم الناضور. - إعلان المنفعة العامة.
مرسوم رقم 2.18.917 صادر في 4 ربيع الآخر 1440 (12 ديسمبر 2018) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء منشأة فنية على واد وكسان بالنقطة الكيلومترية 115+400 من الطريق الجهوية رقم 610 الرابطة بين الزقنغان والقندوسي بإقليم الناضور 9804

وفي نفس السياق، وبتنسيق مع القطاعات المعنية فإن الوزارة منكبة على إعداد خارطة الطريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري من خلال مراجعة القوانين المنظمة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الجهوي، ونظام المحاسبة العمومية والصفقات العمومية، بغاية مطابقتها مع أحكام الميثاق الوطني الجديد.

وضع تصاميم مديرية
- وضع تصاميم مديرية للاتمركز الإداري، لكونها تشكل خارطة طريق لعمل المصالح اللاممركزة؛

تحويل صلاحيات تقريرية
- تخويل المصالح اللاممركزة للدولة صلاحيات تقريرية

تحديد الاختصاصات
- تحديد الاختصاصات المنوطة بمختلف مصالح إدارات الدولة

تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة
- تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي أو الإقليمي

إحداث تمثيليات إدارية مشتركة
- إمكانية إحداث تمثيليات إدارية جهوية أو إقليمية مشتركة بين قطاعين وزاريين أو أكثر

ترشيد النفقات العمومية
- ترشيد النفقات العمومية من خلال اعتماد مبدأ التعاضد في الوسائل المادية والبشرية

تخويل صفة آمرين بالصرف جهويين
- العمل على اتخاذ ما يلزم لتخويل رؤساء المصالح اللاممركزة جهويا، صفة آمرين بالصرف جهويين

تخويل صلاحيات في تدبير المسار المهني
- تمكين رؤساء التمثيليات الإدارية اللاممركزة تدريجيا من صلاحيات تدبير المسار المهني للموارد البشرية الخاضعة لسلطتهم على الصعيدين الجهوي والإقليمي

تنظيم مباريات موحدة لتوظيف الأطر المشتركة
- تنظيم مباريات موحدة لتوظيف الأطر المشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية للعمل بالمصالح اللاممركزة التابعة لها

كما تسهر الوزارة أيضا على إعداد نص تنظيمي يحدد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري، مع مراعاة طبيعة وخصوصيات كل قطاع وزاري على حدة. وقد حدد الميثاق مدة سريان التصاميم المديرية في ثلاث سنوات، كأجل أقصى، على أن يتم تقييم تنفيذها وتحيينها سنويا.

ودعما لمسلسل اللامركزية، وخاصة تدعيم القدرات التدبيرية واستكمال الخبرة للموارد البشرية للجماعات الترابية، المدعوة لأن تلعب دورا رئيسيا وجوهريا في تحديث الإدارة الترابية وتحسين علاقة المواطن بالإدارة والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، تم إبرام اتفاقيات مع بعض الجماعات الترابية في مجال تحسين الخدمات الإدارية وتقوية كفاءات الموارد البشرية في مجالات التدبير الحديث وتثمين الموارد البشرية، ودعم الإدارة الإلكترونية وتطوير الأنشطة المعلوماتية، وتفسير النصوص القانونية والمنازعات، وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، وتحسين جودة الخدمات والاستقبال، حيث تم بتاريخ 24 أبريل 2018، إبرام اتفاقية الشراكة مع مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة.

كما تم تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ومجموعة الجماعات الترابية «الأطلس» للمحافظة على البيئة والغابة وتنمية الموارد الطبيعية وتجهيز الجماعات بإقليم خنيفرة (22 جماعة) التي تم إبرامها بتاريخ 6 يوليوز 2018.

ونظرا للتفاعل الإيجابي الذي لقيته هذه التجربة من طرف المنتخبين وأطر الجماعات الترابية المعنية، فإن الوزارة عازمة على مواصلة الجهود من أجل دعم القدرات التدبيرية واستكمال الخبرة للموارد البشرية للجماعات الترابية لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وخدمة المواطن ورعاية المصلحة العامة.

2. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية

يتمحور مشروع مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية حول إعادة النظر في مختلف المبادئ والقواعد التنظيمية المؤطرة للهياكل الإدارية للقطاعات الوزارية من خلال التركيز على الأنشطة الأساسية وتلبية الحاجيات المتنوعة للمرتفقين.

وتتمثل عملية المراجعة في تدقيق الإطار المرجعي للتنظيم الهيكلي الخاص بالقطاعات الوزارية واعتماد منظومة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمهام الإدارية وتنفيذها بالطريقة الأنجع.

ويركز المشروع على إبراز المحددات التنظيمية الرئيسية للخدمات ذات الطابع الاستراتيجي الموكولة لمختلف الإدارات القطاعية والخدمات غير الاستراتيجية التي تستلزم اللجوء إلى القطاع الخاص في إطار خدمة المناولة أو التدبير المفوض.

ويتواصل إنجاز هذا المشروع كما هو مبرمج له، حيث أن فريق العمل قام بإعداد تقرير تقييمي أولي حول تطبيق الإطار التنظيمي الحالي، للوقوف على مدى تطبيق مقتضياته من مختلف الجوانب وتحليل التحولات التي تفرض قواعد جديدة.

كما تم إعداد تقرير أولي للدراسة المقارنة لبعض التجارب الدولية على مستوى تنظيم القطاعات الوزارية (الأردن، فرنسا، بلجيكا، الإمارات، ألمانيا ، فرنسا) .

دراسة وتتبع مشاريع مراسيم وقرارات تنظيم وإعادة تنظيم البنيات الإدارية للقطاعات الوزارية

نوعية النص	الأعداد
المستوى المركزي	12
المستوى اللاممركز	6
الإعدادات المؤقتة	20
المفتشيات العامة	2
المجموع	40

الشكل القانوني	الأعداد
قرار	33
مرسوم	7
المجموع	40

القطاعات الوزارية	الأعداد
وزراة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	21
قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	3
المندوبية السامية للتخطيط	2
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	2
وزارة الفلاحة	2
وزارة الداخلية	2
وزارة الشغل والإدماج المهني	2
وزارة العدل	1
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج	1
قطاع التكوين المهني	1
وزارة الاقتصاد والمالية	1
وزارة الصحة	1
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	1
المجموع	40

دراسة وتتبع مشاريع مراسيم وقرارات تنظيم وإعادة تنظيم معاهد التكوين للقطاعات الوزارية:

الشكل القانوني	الأعداد
قرار	13
مرسوم	6
المجموع	19

القطاعات الوزارية	الأعداد
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	5
الثقافة والاتصال	4
التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	2
السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	2
الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	1
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	1
الداخلية	1
الشباب والرياضة	1
التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	1
الصحة	1
المجموع	19

وضعية النص	الأعداد
النصوص المحالة على الأمانة العامة للحكومة بعد الدراسة والمصادقة عليها	7
النصوص الصادرة برسم سنة 2018	6
النصوص قيد الدرس	3
النصوص التي تمت دراستها في إطار اللجنة التقنية المكلفة بدراسة مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمؤسسات التكوين وأحيلت على القطاع المعني لعدم الاختصاص.	3
المجموع	19

3. البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال

لقد بلورت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رؤية مشتركة حول تحسين "جودة الاستقبال"، بمقاربة تشاركية فعالة لبعض القطاعات الوزارية الأخرى، وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "PNUD " من أجل تفعيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية، والذي يهدف إلى خلق وحدات استقبال على صعيد جميع الإدارات العمومية، مجهزة بالوسائل والمعدات التقنية الضرورية لحسن استقبال المرتفقين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية، إضافة الى تأهيل الموارد البشرية المكلفة بعملية الاستقبال من خلال برمجة مجموعة من الورشات التكوينية في مجال الاستقبال.

وقد تجسدت هذه الرؤية المشتركة في إعداد منظومة الاستقبال "إدارتي" كرزنامة تتضمن "ميثاق الاستقبال" بالتزاماته العشرة تجاه المرتفق، و"الإطار المرجعي" لحسن الاستقبال، بالإضافة الى "الدليل المنهجي" الذي يحدد المشاريع والتدابير العملية التي يتعين على كل إدارة مراعاتها لضمان تحقيق التزاماتها في هذا المضمار.

وتتوخى الوزارة من خلال هذا البرنامج:

- النهوض بالفضاءات العمومية المخصصة للاستقبال وتحسين عملية استقبال المرتفقين على مستوى الوحدات الإدارية،
- تمكين الإدارة من الاستجابة الإيجابية والسريعة لحاجيات المرتفقين، وخاصة تقليص آجال تقديم الخدمات العمومية،
- تعزيز قيم النزاهة في المرفق العمومي وضمان الشفافية في التعامل مع المرتفقين.

وبرسم سنة 2018، تم الانتهاء من:

- تأهيل فضاءات الاستقبال بالملحقة الإدارية السادسة «الرجاء في الله» بالرباط؛

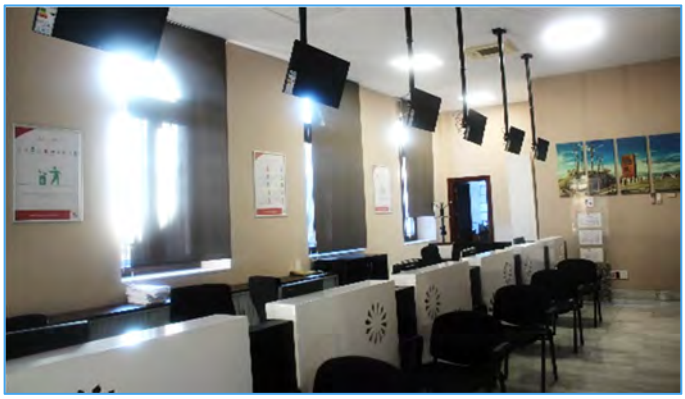

وفي هذا الإطار، قام السيد أحمد العمومري، الكاتب العام لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، برفقة كل من السيد محمد فوزي، الوالي الكاتب العام لوزارة الداخلية، والسيد ياسين جاري الكاتب العام لولاية الرباط-سلا-القنيطرة، وكذا السيد "فيليب بو انسو" منسق الأمم المتحدة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) يوم الجمعة 4 ماي 2018، بزيارة رسمية للوحدة النموذجية الأولى المتمثلة في الملحقة الإدارية السادسة (6) "الرجاء في الله " بالرباط.

- تأهيل فضاءات الاستقبال بالقنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء / إسبانيا.
- إنجاز الدراسات التقنية والهندسية لتحسين فضاءات الاستقبال ب:
  - مركز تسجيل السيارات بالرباط؛
  - المستشفى الإقليمي محمد الخامس بالجديدة.
- تقديم الدعم والمواكبة التقنية لفائدة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أجل تحسين الاستقبال بالموقع النموذجي المؤسسة السجنية المحلية بعين السبع/ الدار البيضاء؛

الزيارة الرسمية للوحدة النموذجية الأولى المتمثلة في للملحقة الإدارية السادسة " الرجاء في الله" -الرباط 4 ماي 2018

- تنفيذ برنامج التكوين حول تقنيات الاستقبال بالإدارة العمومية لفائدة الموظفين العاملين بالمكاتب الامامية بالمواقع النموذجية المشار اليها أعلاه، حيث استفاد 72موظفا من مختلف القطاعات المنخرطة في البرنامج، يمثل النوع به نسبة 64%.
- تأطير ورشات حول الاستقبال الشخصي والالكتروني (جماعات وادلاو، تطوان وخنيفرة)؛
- الانتهاء من انجاز دراسة خرائطية المكاتب الأمامية بجهة فاس-مكناس:
  - قاعدة بيانات إلكترونية تعرض البيانات الفردية قابلة للاستغلال والبحث،

- تحليل مفصل لنتائج المسح الميداني،
- قائمة العناصر المختلفة لخرائطية الخدمات الإدارية
- توصيات تحسين الاختلالات التي حددها المسح الميداني.

4. تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية

يتمثل المشروع في ترسيخ وتعزيز بنيات ووظائف التواصل المؤسساتي بمختلف القطاعات الإدارية لتحسين الصورة المؤسساتية للإدارة العمومية وضمان تفاعلها الإيجابي مع محيطها المجتمعي ومع المرتفقين المتعاملين معها.

ويتعلق تأهيل التواصل المؤسساتي باعتماد شبكة للتواصل العمومي تسهم في دعم المقاربة التشاركية والتشاورية التي يتوجب على الإدارة العمومية اعتمادها اتجاه المواطنات والمواطنين.

ويتمحور المشروع حول توحيد رؤية القطاعات الوزارية في مجال التواصل المؤسساتي العمومي من خلال جعله آلية مندمجة في المنظومة الإدارية وعملية ملازمة لمختلف المشاريع التنموية المندرجة في إطار السياسات القطاعية.

وقد عملت الوزارة برسم سنة 2018 على تحقيق المنجزات التالية:

- إنجاز دراسة حول تشخيص الوضعية الراهنة للتواصل العمومي بالقطاعات الوزارية من حيث بناياتها ومؤهلاتها ومواردها البشرية والمالية، مع استقصاء آراء بعض وسائل الإعلام وأعضاء شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات العمومية وممثلي المجتمع المدني، وذلك بتعاون مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)؛
- مواصلة أشغال شبكة مسؤولي التواصل العمومي بالقطاعات الوزارية، المحدثة سنة 2017.

كما نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يوم الأربعاء 10 أكتوبر 2018، بمقر الوزارة، ورشة لتقديم النتائج الأولية للتقرير المتعلق ب" صوت المواطنة بالمغرب: دور التواصل ووسائل الإعلام في إرساء حكومة منفتحة"، والذي أعدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بدعم من وزارة الخارجية الألمانية ومبادرة الشراكة للشرق الأوسط للولايات المتحدة الأمريكية (MEPI).

وقد حضر هذا اللقاء، الذي ترأسه السيد محمد بنعبد القادر وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، كل من السيّد "وولف غروندايز" مستشار في سفارة ألمانيا، والسيد "أندرو ماكدونالد"، مستشار سياسي بسفارة الولايات المتحدة بالمغرب، والسيد "مارتان فورست" رئيس قسم الحكامة والشراكات بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وخبراء من إيطاليا وتونس والمملكة المتحدة، إضافة إلى شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية، وعدد من ممثلي المجتمع المدني.

ورشة تقديم النتائج الأولية لتقرير حول "الصوت المواطن بالمغرب: دور التواصل والإعلام من أجل حكومة منفتحة".
الأربعاء 10 أكتوبر 2018، بمقر الوزارة

وفي كلمة له، خلال هذا اللقاء، أكد السيد الوزير أن إعداد التقرير الأولي، جاء بعد مسار متواصل، ابتدأ من إنشاء الوزارة لشبكة مسؤولي التواصل العمومي لمختلف القطاعات الوزارية، تلته سلسلة من الاجتماعات واللقاءات والورشات والتكوينات التي نظمتها الوزارة بمعية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبحضور ممثلي وسائل الإعلام والمجتمع المدني وبعض القطاعات الوزارية.

وقد أسفرت هذه اللقاءات عن مجموعة من التوصيات شددت على أهمية الحاجة إلى تعزيز ومهننة وظيفة التواصل العمومي للإدارات العمومية، عن طريق إنشاء هياكل أو أقسام مخصصة لهذا الغرض، وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة والوسائل المالية الكافية، مبرزا أن غياب قواعد محددة للتواصل مع المواطن، وعدم نجاعة التقنيات المتبعة في طريقة التعامل مع وسائل الإعلام حفّز الوزارة وشركائها على صياغة دليل للتواصل العمومي في إطار مشروع صوت المواطنة بالمغرب، وهو ما سيضمن إضفاء الطابع المهني على وظيفة "التواصل بالإدارات والمؤسسات العمومية" من خلال وضع استراتيجيات قطاعية للتواصل العمومي وتنويع قنوات الاتصال، والعمل على تقييم أدائها بشكل مستمر، وتحسين العلاقة مع وسائل الإعلام، وتعزيز تقنيات التفاعل من داخل شبكات التواصل الاجتماعية.

وقد تميز اللقاء بتنظيم ورشتي عمل، الأولى تحت رئاسة السيد مارتان فورست رئيس قسم الحكامة والشراكات بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والثانية برئاسة السيد الكاتب العام للوزارة، وقد أطرهاتين الورشتين خبراء مغاربة ودوليون قادمون من المملكة المتحدة وإيطاليا وتونس، إذ تطرقت الورشة الأولى إلى موضوع سبل تقوية التواصل العمومي، فيما تناولت الورشة الثانية، دور التواصل العمومي في خدمة الولوج إلى المعلومات والمشاركة.

التحول التدبيري
نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

يتمحور التحول التدبيري حول إعادة النظر في طرق ومنهجيات التدبير المعتمدة في الإدارة العمومية عبر استعمال الأساليب التدبيرية الحديثة، سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية أو فيما يتصل بأنشطة العمل العمومي.

5. ميثاق المرافق العمومية

يندرج مشروع ميثاق المرافق العمومية في إطار تفعيل المقتضيات ذات الصلة بالحكامة الجيدة المنصوص عليها في دستور 2011، ولا سيما الفصل 157 منه، الذي ينص على إعداد "ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية".

ويعكس هذا الميثاق العزم على تحقيق تحول إداري يروم بناء مرفق عمومي تؤطره مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، والارتقاء به إلى المستوى الذي يجعل منه مرفقا مؤهلا وناجعا غايته خدمة المرتفق وضمان حقوقه، وتمكينه من خدمات عمومية متميزة مواكبة لحاجياته وتطلعاته المتنامية.

وفي سياق الإعداد لميثاق المرافق العمومية، تم برسم سنة 2018 إنجاز ما يلي:

- إعداد دراسة مقارنة على المستوى الدولي، حيت همت العينة المعتمدة عددا من التجارب ممثلة في منظمات دولية او إقليمية كالأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد الافريقي، وكذا نماذج من الاتحاد الاوروبي كفرنسا، بلجيكا، والبرتغال وتلك المعنية بسياسة الجوار (الأردن -مصر- مالدوفيا).
- إنجاز دراسة تحليلية للبيئة القانونية والإدارية الوطنية من خلال جرد مختلف النصوص المكونة للمنظومة التشريعية الوطنية ذات الصلة بالموضوع وتحليلها للتأكد من عدم وجود تعارض أو تداخل مقتضياتها مع مضامين المشروع، ولضمان قيمة مضافة للميثاق بالنسبة لحكامة المرافق العمومية وتحسين الخدمات التي يقدمها للمرتفقين.
- تنظيم الوزارة بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للقاء تشاوري مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 4 يوليوز 2018 حول موضوع "المرفق العام وحقوق المرتفقين" وذلك لتدارس منهجية إعداد "ميثاق للمرافق

العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسـيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية".

لقاء تشاوري مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع
"المرفق العام وحقوق المرتفقين" - الرباط، 4 يوليوز 2018

- إعداد صيغة أولية للميثاق، تتمثل أهم مضامينه في:

  - تحديد مبادئ الحكامة الواجب الالتزام بها؛
  - تعزيز نجاعة المرافق العمومية على مستوى التنظيم والتدبير وتوظيف الموارد؛
  - تأطير العلاقة مع المرتفقين تقوم على تيسير الولوج الى المرافق وتحسين شروط الاستفادة من خدمتها؛
  - تعزيز النزاهة بالمرافق العمومية؛
  - تطوير التواصل العمومي؛
  - آليات تفعيل الميثاق.

6. التدبير بالكفاءات

يتمثل مشروع التدبير بالكفاءات في إعداد ووضع آليات حديثة ومحكمة لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية بهدف تحسين وتطوير منظومة تدبير الموارد البشرية باعتبارها داعمة للتحول الإداري المنشود.

وتتجلى المقاربة المعتمدة في السعي إلى إقرار منظومة تدبيرية متكاملة وشاملة واعتماد نظام جديد للوظيفة العمومية يقوم على أساس التخطيط الاستراتيجي والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

ويرتبط التدبير الحديث للموارد البشرية باعتماد الآليات والأساليب المعاصرة، وخلق إطار قانوني جديد للرفع من القدرات والكفاءات عن طريق التكوين المستمر، وتعزيز مقاربة النوع عبر تمكين المرأة من ولوج مناصب المسؤولية.

ويروم المشروع إنجاز ثلاث عمليات أساسية وهي:

1. إعداد الدليل المرجعي الشامل للوظائف بالإدارة RECA :
   - تنميط بطائق توصيف الوظائف النوعية؛
   - مجلد الأنشطة والكفاءات المشتركة؛
   - حصر الوظائف المرجعية لمختلف القطاعات الوزارية؛
   - مصنف الوظائف المرجعية الخاصة والمشتركة للإدارة.
2. إعداد صيغة أولى لدليل إجراءات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات؛
3. وضع هندسة جديدة للمسودة الأولى للتقرير العام حول التكوين المستمر.

لقاء علمي حول: "أي تدبير للموارد البشرية من أجل حكامة عمومية"

نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بشراكة مع منتدى التبادل واللقاءات الإدارية العالمية (FERAM)، لقاء علميا حول: «أي تدبير للموارد البشرية من أجل حكامة عمومية»، وذلك يوم الجمعة 9 نونبر 2018 بمقر المدرسة الوطنية العليا للإدارة بالرباط.

لقاء علمي حول: "أي تدبير للموارد البشرية من أجل حكامة عمومية" الرباط 9 نونبر 2018، بمقر المدرسة الوطنية العليا للإدارة

وشارك في أشغال هذا اللقاء عدد من الفاعلين والمهتمين بمجال تدبير الموارد البشرية والحكامة الجيدة لدراسة ومناقشة المحورين التاليين:

- الجوانب الأساسية للثقافة التدبيرية الجديدة؛
- الآليات الحديثة لتقوية القدرات.

وفي كلمة بهذه المناسبة، أوضح السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، أن موضوع هذا اللقاء يكتسي أهمية خاصة، ويتمتع براهنية كبرى، فالتفكير في تدبير الموارد البشرية وعلاقته بالحكامة العمومية يؤسس لفهم مغاير لموضوع تدبير هذه الموارد، يحرره من الطابع التقني والإجرائي ويمنحه مضمونا اجتماعيا وسياسيا مغايرا.

وأضاف السيد الوزير أن هذا اللقاء، يشكل فرصة مواتية ليس فقط لمناقشة قضايا ملحة تتمثل في تدبير الموارد البشرية بالشكل الذي ينسجم مع اعتماد الحكامة الجيدة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، بل ويمكن من توحيد المفاهيم والبحث عن الآليات العملية وتبادل مختلف الرؤى والاقتراحات بمعية نخبة من المسؤولين والخبراء والأكاديميين للنهوض بأداء إدارتنا إلى المستوى المنشود.

كما أكد أن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية منكبة على مأسسة الأدوات الحديثة لتدبير الموارد البشرية بما فيها التكوين، والتقييم، والتوظيف حسب الاستحقاق، والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات. وتكريس المساواة بين الجنسين

بالوظيفة العمومية، فضلا عن إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة في اتجاه تكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والمهنية والفعالية واعتماد مناهج الوظيف والتعاقد وكذا آليات التدبير بالنتائج.

7. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة

يتمحور هذا المشروع حول إعادة النظر في منظومة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة، من خلال إعادة هيكلة أساليب تدبيرها في اتجاه تطويرها وترسيخ مهنيتها وتكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والفعالية. وكذا من أجل تحسين أداء الموظفين العموميين، سواء المعنيين بالإشراف والتتبع والتقييم أو المكلفين بالتأطير والتنفيذ.

ويتمثل المشروع أيضا في مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية من أجل إشاعة ثقافة التدبير التعاقدي والتقييم المبني على الأهداف والنتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويروم مشروع هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة بلوغ الأهداف التالية:

وقد عملت الوزارة برسم سنة 2018، في إطار إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة على:

- إجراء تقييم حول تطبيق هذه المنظومة بمختلف الإدارات العمومية، من خلال تحليل كافة المعطيات المتعلقة بالتعيينات منذ صدور المرسوم 2.12.412، كما تم استطلاع مقترحات وملاحظات مختلف القطاعات الوزارية حول مسطرة التعيين في المناصب العليا؛
- تنظيم ملتقى وطني للوظيفة العمومية العليا، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ترأسه السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، والسيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتاريخ 27 فبراير 2018 بقصر المؤتمرات بالصخيرات. حيث وجه جلالته رسالة ملكية إلى المشاركين، تلاها السيد عبد اللطيف المنوني، مستشار صاحب الجلالة، أمام الحضور.

وبالنظر إلى نوعية الكفاءات الوطنية المتنوعة التخصص التي ساهمت في أشغال الملتقى، واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه كبار المسؤولين بالإدارات العمومية والمؤسسات العمومية، لاسيما في تصور ووضع وتنفيذ السياسات العمومية،

فقد شكل الملتقى فرصة حقيقية للقيام بتشخيص موضوعي لمنظومة الوظيفة العمومية العليا، و اقتراح سبل ومداخل تجويدها وتطويرها، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية، وذلك من خلال:

فعاليات الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، 27 فبراير 2018، بقصر المؤتمرات بالصخيرات

- تحديد أوجه القصوروالاختلالات التي تشوبها؛
- بحث إمكانيات التطوير المتاحة؛
- استلهام التجارب الدولية الناجحة والممارسات الجيدة الجاري بها العمل في القطاع الخاص؛
- الخروج بمقترحات وتوصيات في هذا الشأن.

فعاليات الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، 27 فبراير 2018 بقصر المؤتمرات بالصخيرات

و انطلاقا من التوصيات الصادرة عن الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، أعدت الوزارة تصورا جديدا لهيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة ومهنتها، تم اعتماده ضمن الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021.

- اعتماد موضوع إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا في جدول أعمال اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية الذي سينعقد بتاريخ 16 يناير 2019 ؛
- إعداد مشروع مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمناصب العليا (القانون التنظيمي رقم 02.12 بشأن بمسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة، والمرسوم رقم 2.12.412 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1433 الموافق ل 11 أكتوبر 2012، بتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي رقم 02.12)؛
- إعداد ودراسة بعض سيناريوهات الإصلاح وتحديد التوجهات الكبرى التي يتعين اتباعها؛
- إعداد مشروع مرسوم تعديلي حول التعيين بالمناصب العليا مع جدول مقارن بين المقتضيات الحالية والتعديلات المقترحة وعرضه على مسطرة المصادقة.

8. إصلاح منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية

يندرج إصلاح منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية في إطار مراجعة المنظومة برمتها عبر تشخيص وتحليل الوضعية الراهنة المتعلقة بالولوج إلى الوظائف العمومية، وإعادة النظر في مختلف أساليب وطرق التوظيف المعتمدة و إقرار آليات ناجعة لدعم القدرات الإدارية، والبحث عن أحسن السبل لاستقطاب الكفاءات إلى الوظيفة العمومية للرفع من أدائها ومن جودة خدماتها، تكريسا للبعد المهني.

وتتوخى الوزارة من خلال تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية تحقيق الأهداف التالية:

وعلى هذا المستوى، تم القيام بتشخيص للوضع الحالي لنظام الولوج إلى الوظائف العمومية اعتمادا على ما يلي:

- تحليل النصوص القانونية المؤطرة للولوج إلى الوظائف العمومية؛
- جمع وتحليل المعطيات المتعلقة ببعض التجارب المقارنة في مجال الولوج إلى الوظائف العمومية؛
- تجميع ودراسة وتحليل خلاصات التقارير ذات الصلة بالتوظيف بالإدارات العمومية.

و انطلاقا من التوصيات الصادرة عن الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا الذي نظمته وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بتاريخ 27 فبراير 2018، والتوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها الرسالة الملكية الموجهة للمشاركات والمشاركين في ذلك الملتقى، أعدت الوزارة تصورا جديدا لهيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة.

ومن أجل ضمان فعالية ونجاعة مباريات التوظيف بالنسبة لكافة الإدارات العمومية، وتكريس مبادئ الاستحقاق والمساواة في ولوج المناصب العمومية، وتبسيط مسطرة تنظيم وتدبير مباريات التوظيف وترشيد النفقات العمومية المرتبطة بها، فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 6699 بتاريخ 13 غشت 2018، المرسوم رقم 2.17.635 الصادر في 4 يوليو 2018 المتعلق بتنظيم مباريات موحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الإدارات.

وفي نطاق تفعيل القرار المتعلق بتحديد شروط وإجراءات وبرامج تنظيم المباريات الموحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الوزارات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تروم فتح الفرص أمام هذه الفئة من المجتمع من أجل التوظيف بأسلاك الوظيفة العمومية، تم يوم الأحد 23 دجنبر 2018، تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، حيث بلغ عدد المستوفين للشروط المطلوبة لاجتياز المباراة 904 مرشحا بشأن 50 منصبا (متصرفا من الدرجة الثالثة) موزعة على 17 قطاعا وزاريا، في الوقت الذي سيتم فيه الحفاظ على نظام الحصيص المحدد في 7 % لهذه الفئة ضمن مباريات التوظيف بالقطاع العام.

مراسيم إجراء المباراة الموحدة الخاصة بتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة بأسلاك الوظيفة العمومية -الرباط، الأحد 23 دجنبر 2018.

وقد قامت الوزارة، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، وبتنسيق مع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والمدرسة الوطنية العليا للإدارة، بتوفير الولوجيات والترتيبات التيسيرية اللازمة والمناسبة بمقرات المباراة، بما يسمح للمترشحات والمترشحين باجتياز المباراة في أحسن الظروف.

القرارات المنظمة للمباراة:

- قرار لرئيس الحكومة بتعيين أعضاء لجنة المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة
- قرار لرئيس الحكومة يفوض بموجبه إلى المدرسة الوطنية العليا للإدارة، القيام ببعض التدابير والإجراءات المتعلقة بالمباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لتوظيف متصرفين من الدرجة الثالثة
- قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية بإجراء المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة.

- قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية بإحداث وتعيين لجنة الإشراف على تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة.

9. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف

يتعلق المشروع بوضع إطار قانوني جديد يحدد المبادئ العامة وكيفية تتبع ومعالجة مسارات الموظفين العموميين من خلال تقييم أدائهم المهني وفقا للمهام والوظائف المحددة. وتركز المقاربة المعتمدة في تقييم الموظف العمومي، بشكل أساسي، على تنمية الكفاءات من خلال إعطاء أهمية قصوى لعناصر الاستحقاق والمردودية والابتكار في أداء المهام الإدارية. ويرتبط تقييم أداء الموظفين العموميين بمدى إسهامهم الفعلي في تطوير العمل العمومي وتحسين مستوى الخدمات العمومية وحسن تفاعلهم مع متطلبات الإدارة وحاجيات المرفق العام.

في هذا الإطار، تم برسم سنة 2018، اعتماد مجموعة من القنوات لاستقصاء واستثمار المعلومات والمعطيات المرتبطة بإصلاح الإدارة بصفة عامة ومنظومة التنقيط والتقييم بصفة خاصة ويتعلق الأمر بـ:

- تنظيم ورشة عمل ولقاءات مع خبراء الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الدعم الأوروبي لإصلاح الحكامة العمومية "HAKAMA "، حيث شكلت هذه اللقاءات مناسبة سلط المشاركون خلالها الضوء على مختلف الإشكالات التي تعاني منها منظومة التقييم. كما تم الوقوف على مواطن القوة والضعف، وقدم الخبراء في هذا الشأن اقتراحاتهم و أفكارهم بخصوص تقييم أداء الموظف العمومي؛
- تجميع وتحليل الرصيد الوثائقي المتعلق بنتائج بعض الدراسات المنجزة لفائدة الوزارة وتوصيات المناظرات واللقاءات، واستثمار بعض التقارير الصادرة عن بعض الهيئات والمؤسسات الدستورية وكذا الاستئناس بالتجارب الناجحة في بعض الدول؛
- تكوين فريق عمل مكلف بإعداد وثيقة توجيهية لإصلاح نظام تقييم أداء الموظف، بدءا بمعالجة الاقتراحات المنبثقة عن ورشة العمل، مرورا بتشخيص للوضعية الحالية والانتهاء بوضع تصور يضم الرؤية والأهداف والمبادئ وكذا المحاور الأساسية والفرعية.

10. خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين

يتعلق الأمر بتنفيذ مجموعة من المشاريع المندرجة ضمن خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية من أجل إقرار العدالة القائمة على النوع، وذلك باعتماد آليات قانونية وتنظيمية تمكن من ترسيخ تكافؤ الفرص وتكريس الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة في الولوج إلى الوظيفة العمومية وتقلد المسؤوليات الإدارية. وتتمحور خطة العمل حول إحداث ودعم الهياكل الإدارية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، وخاصة في مجال تدبير الموارد البشرية والكفاءات.

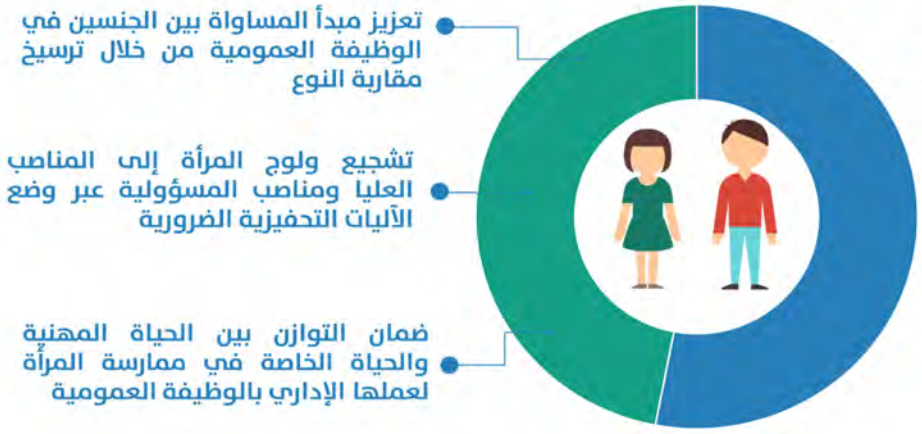

وفي إطار تنفيذ مجموعة من التدابير المندرجة ضمن خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة "ONU-Femmes " من أجل إقرار العدالة القائمة على النوع، قامت الوزارة برسم سنة 2018 ب:

- إنجاز الدراسة المتعلقة بمكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية. وقد مكنت هذه الدراسة من الحصول على الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بتمثيل المرأة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية؛ وكذا التعرف على بعض الحواجز والعوامل المسؤولة عن تدني حضور المرأة في مناصب المسؤولية؛ وكذا تحديد متطلبات التدابير المؤسساتية والآليات المناسبة لتعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار بالإدارة العمومية؛

- إعداد دفتر التحملات النموذجي لدور الحضانة، والمصادقة على الصيغة النهائية من طرف لجنة القيادة. وسيمكن دفتر التحملات النموذجي من مواكبة تفعيل العمليات المتعلقة بالتوفيق بين الحياة المهنية والخاصة للمرأة الموظفة.

وقد تم من خلاله:

- تحديد السيناريوهات المختلفة لإنشاء دور الحضانة التي تستجيب للمعايير التربوية، والفضاء (بما في ذلك مساحة اللعب)، وحجم الهواء، والمعايير الصحية؛
- تحديد الأنواع المختلفة لخدمات الاستقبال المخصصة للطفولة المبكرة؛
- توصيف الموارد المطلوبة؛
- تحديد الطرق المختلفة لإدارة دور الحضانة؛
- تحديد عوامل نجاح دور الحضانة واستمراريتها.

- إصدار منشور وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رقم 01، بتاريخ 07 غشت 2018 حول رخصة الرضاعة، في نطاق العناية المتواصلة التي توليها الحكومة لحقوق الطفل والمرأة على حد سواء بتخويل الموظفات والمتعاقدات والمستخدمات الحق في الاستفادة من رخصة للرضاعة مؤدى عنها مع الالتزام بما يتطلبه التطبيق السليم على مستوى المدة وكيفية الاستفادة منها. وتحدد مدة رخصة الرضاعة في ساعة واحدة في اليوم لمدة 18 شهرا ابتداء من تاريخ استنفاذ رخصة الولادة المحددة في 14 أسبوعا مع مراعاة كل قطاع فيما يخص مو اقيت العمل.

- القيام بدراسة حول ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية بالوظيفة العمومية، حيث تم في هذا الإطار، إعداد استمارة باللغتين العربية والفرنسية، وإعطاء الانطلاقة لإنجاز البحث الميداني لتحديد الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، والأحكام المسبقة، ومظاهر غياب المساواة والسلوكيات الأكثر انتشارا في صفوف الموظفين. ويروم هذا الإجراء بلورة استراتيجية تواصلية من أجل النهوض بالمساواة على مستوى الوظيفة العمومية، ومكافحة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي والتي تشكل عو ائق أمام المساواة المهنية.

- توصيف البنية التنظيمية والدعم الاستشاري لتفعيل مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية وكذلك إعادة تصميم موقعه، وقد تم في هذا الإطار:

  - إعداد الصيغة الأولية لواجهة الموقع الجديد لمرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية. والتي ستمكن من تعزيز وظائفه وضمان جودة حكامته؛

  - إعداد الصيغة الأولية لاستراتيجية التواصل المتعلقة بمرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، لتمكين الإدارات العمومية ومختلف الفاعلين المعنيين من الفهم الجيد للمبادئ والمقاربات والمهام والنتائج المنتظرة من إحداث المرصد وتعزيز مشاركتهم في تنزيل برنامج عمل المرصد.

لقاء دراسي حول موضوع "مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية: تحديات ورهانات "، بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة
الرباط، الخميس 08 مارس 2018

وفي إطار الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU-Femmes) وسفارة الجمهورية الفرنسية، لقاء دراسيا حول موضوع "مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية:

تحديات ورهانات "، وذلك يوم الخميس 08 مارس 2018، بحضور السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيدة ليلى رحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمنطقة المغاربية، والسيد Jean-François Girault، سفير الجمهورية الفرنسية بالمغرب، وفعاليات نسائية تمثل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والبرلمان، فضلا عن أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية (RCI)، وعدد من السفيرات يمثلن دولا أوروبية.

وقد أوضح السيد الوزير في كلمة، ألقاها بالنيابة عنه السيد أحمد العمومري، الكاتب العام للوزارة، أن معدل تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية عرف تطورا واضحا و إيجابيا، حيث وصل إلى نسبة 40 في المائة من الموارد البشرية للدولة. وقد انتقل هذا المعدل من 16.21 في المائة سنة 2012 إلى 22.5 في المائة سنة 2016، كما شهد معدل الوظائف العليا بدوره تطورا ملحوظا، إذ ارتفع من 10.38 في المائة سنة 2012 إلى 15.28 في المائة سنة 2016.

كما قدمت السيدة ليلى رحيوي، عرضا حول "المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي" يتناول الزامية المساواة بين الجنسين كشرط أساسي للتنمية المستدامة، أكدت من خلاله على ان إدراج مقاربة النوع في الحكامة الدولية هي الحل لوضع تنمية سوسيو-اقتصادية مستدامة تخدم الرجال والنساء على حد سواء. كما قام سفير الجمهورية الفرنسية بالمغرب بعرض الاستراتيجية الدولية لفرنسا لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل (2018-2022) باعتبارها خارطة طريق مصممة لتنسيق الأنشطة على امتداد السنوات الخمس المقبلة وتحسين وضع المرأة في جميع أرجاء العالم.

11. تطوير الحماية الاجتماعية للموظف بالوظيفة العمومية

يتمثل المشروع في إرساء منظومة قانونية متكاملة تتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم مختلف الجوانب ذات الصلة بالوضع الاجتماعي للموظفين العموميين.

ويتمحور تطوير الحماية الاجتماعية للموظف بالوظيفة العمومية حول:

- تعزيز الحماية الاجتماعية للموظف العمومي لتحفيزه على تطوير أدائه المهني وتحسين جودة خدماته،
- توفير بيئة عمل آمنة عبر تحسين الإجراءات الهادفة إلى ترسيخ مبادئ السلامة بالإدارات العمومية،
- دعم مختلف الجوانب الاجتماعية المرتبطة بطب العمل والصحة والسلامة المهنية والوقاية من الأخطار المهنية بالإدارات العمومية.

وقد تم في هذا الإطار برسم سنة 2018:

- إعداد تصور جديد لمنظومة الحماية الاجتماعية ويتعلق الأمر ب:
  - الأعمال الاجتماعية بالإدارات العمومية؛
  - نظام الحوادث والأمراض التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
  - الصحة والسلامة المهنيتين والوقاية من الأخطار في العمل.

- إعداد مشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية، تمت إحالته على وزارة الاقتصاد والمالية قصد التأشير عليه،
- إصدار منشور رئيس الحكومة رقم 2018/10، الصادر بتاريخ 11 يونيو 2018 يتعلق باسترجاع أبدال الأتعاب الطبية والمصاريف المترتبة عن الأمراض أو الحوادث المنسوبة للعمل، من خلال تحديد الآليات والإجراءات المسطرية الواجب اتباعها لضمان حقوق ضحايا الحوادث والأمراض المهنية المنسوبة للعمل.

12. المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية

يتعلق المشروع بإحداث مرصد لدراسة وتتبع وتقييم مختلف المعطيات والبيانات والمؤشرات المرتبطة بالموارد البشرية للإدارات العمومية. وتتمثل أهمية إحداث مرصد خاص بالموارد البشرية للإدارة العمومية في خلق إطار معرفي وتقني لدراسة أعدادها وتتبع تطورها في مختلف الفترات الزمنية.

ويهتم المرصد بمعالجة المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية داخل مختلف الإدارات العمومية ورصد الاختلالات والإكراهات الموجودة من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية عند الاقتضاء، مع توقع آثار السياسات المعتمدة.

ويتم حاليا الاشتغال على إنجاز تشخيص حول المعطيات والبيانات ومعالجة المؤشرات المرتبطة بالموارد البشرية بالإدارات العمومية، من خلال عقد عدد من الاجتماعات التحضيرية مع خبراء مغاربة ودوليين، بغية وضع تصور حول المرصد.

13. برنامج تحسين الخدمات الإدارية

يتمحور برنامج تحسين الخدمات الإدارية، حول وضع وتفعيل التدابير والإجراءات المرتبطة بتيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات الإدارية التي تسهر على تقديمها مختلف الإدارات العمومية. ويهم هذا البرنامج الخدمات الإدارية الأكثر تداولا وذات الوقع المباشر على حياة المواطنات والمواطنين، كما يهم الخدمات الإدارية التي تقدمها الإدارة العمومية لفائدة المقاولات.

ويرتبط برنامج تحسين الخدمات الإدارية بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتعزيز شفافية المرفق العمومي من أجل تحسين مناخ الأعمال والاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات المواطن.

ويروم هذا المشروع تحقيق الأهداف التالية:

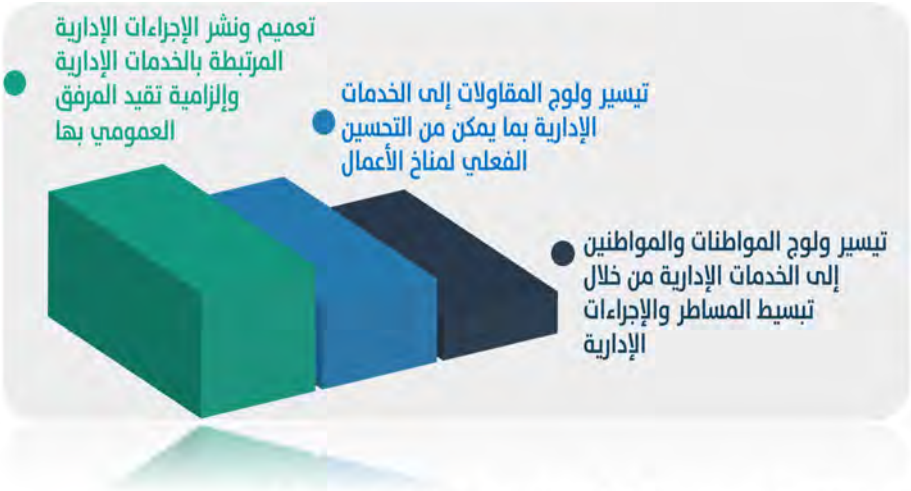

وقد عملت الوزارة في هذا المجال برسم سنة 2018، على تحقيق المنجزات التالية:

- في إطار متابعة العمل على تدوين مسطرة نزع الملكية ونشرها عبر البوابة الوطنية "www.service-public.ma" ووضع دليل حولها و اقتراح الإجراءات التبسيطية، من خلال تشكيل لجنة مصغرة، عهد إليها تدوين المسطرة وتحليلها مع اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز كافة التعقيدات التي تعاني منها وعرضها على اللجنة الموسعة من أجل المصادقة. تم إنجاز ما يلي:
  - إعداد دراسة مقارنة مع دول متقدمة في مجال نزع الملكية؛
  - إعداد مصفوفة تحليل تعنى بتدوين وتشخيص كافة الإجراءات المسطرية مع اقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها سواء من الناحية القانونية أو التنظيمية أو التدبيرية؛
  - إعداد مشروع دليل عملي لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة موجه إلى العاملين بهذه المسطرة؛
  - تدوين مسطرة حصول المرتفقين على التعويضات المستحقة؛
  - إعداد صيغة أولية للاقتراحات التبسيطية الكفيلة بتجاوز مواطن التعقيد التي تنطوي عليها المسطرة.
- تعزيز شفافية الخدمات الإدارية بتدوين ونشر 26 خدمة إدارية تخص المقاولة على البوابة الوطنية للمقاولة "www.business-procedures.ma"، على مستوى خمس (5) جهات وهي (الدار البيضاء-سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، مراكش-أسفي، فاس-مكناس، والشرق).

كما تم تنظيم لقاءات افتتاحية للشروع في تدوين هذه الخدمات على مستوى جهات سوس-ماسة، بني ملال-خنيفرة، درعة - تافيلالت، وطنجة-تطوان-الحسيمة وذلك بحضور جميع الفاعلين المعنيين، بينما تمت برمجة تدوين نفس الخدمات على مستوى جهات كلميم-وادنون، العيون-الساقية الحمراء والداخلة-واد الذهب وذلك بين الفترة الممتدة من يناير إلى مارس2019.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا المشروع يتم إنجازه بشراكة مع اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال CNEA وبتمويل من الوحدة الاستشارية للتعاون الدولي الألماني GIZ.

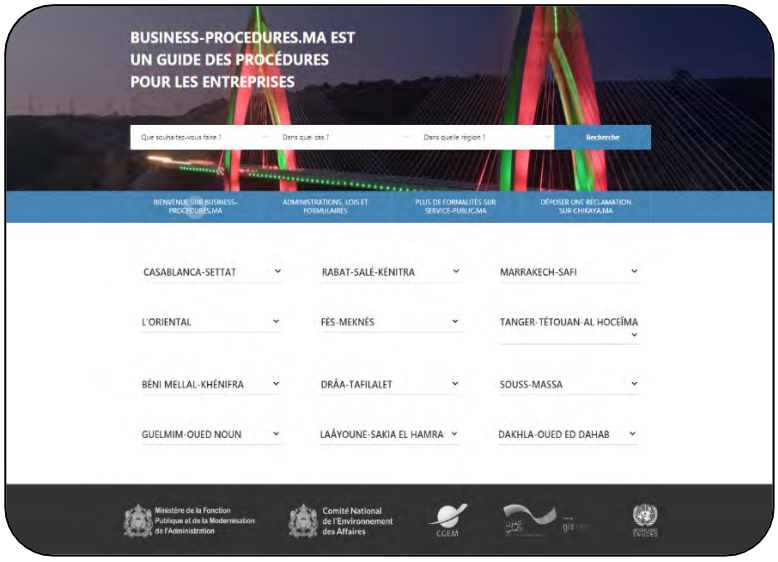

- إعداد مواد تواصلية سمعية بصرية حول 20 خدمة إدارية:

14. قياس جودة الخدمات الإدارية

يتحدد مشروع قياس جودة الخدمات الادارية في إيجاد آلية دقيقة تمكن القطاعات العمومية من تتبع مستوى جودة الخدمات التي تسهر على تقديمها ومدى ارتياح المرتفقين لأدائها. ويتيح المشروع تجميع مختلف المعطيات والعناصر المتعلقة بالخدمة الادارية وتحليل الأداء المهني من أجل تشخيص طريقة اشتغال الإدارة وتفاعلها مع انتظارات المواطنين والمواطنات.

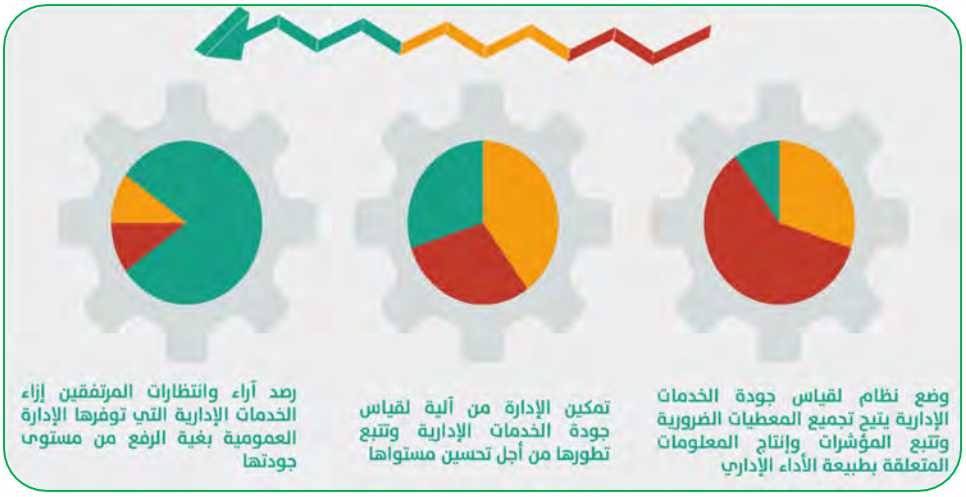

أهداف المشروع

ويتمحور نظام القياس حول وضع بارومتر لضبط مستوى جودة الخدمات الإدارية وتتبع تطور أداء الادارة ومدى استجابتها لمتطلبات المرتفقين. وذلك من أجل مساعدة القيادة الادارية في اتخاذ القرارات الملائمة وتعزيز الحكامة العمومية.

وفي إطار إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع تصور حول آلية لقياس جودة الخدمات الإدارية، تم برسم سنة 2018:

- إعداد تقرير لدراسة مقارنة تبرز أهم الممارسات الفضلى ذات الصلة بقياس جودة الخدمات العمومية لبعض الدول؛
- تنظيم ورشات للتعرف عن قرب على تجارب بعض الدول وكذا تنظيم زيارات دراسية ميدانية؛
- تحديد لائحة لبعض الخدمات الإدارية النموذجية التي سيتم اعتمادها في مرحلة أولى مع توصيفها ووضع خطاطة مبسطة لكل واحدة منها، تبرز المراحل المتبعة للحصول عليها؛
- عقد اجتماعات مع مؤسسة الوسيط وكذا مع ممثلي بعض جمعيات حماية المستهلك، من أجل استقاء آرائهم حول جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين.
- تنظيم ورشات حول مسودة الإطار المرجعي الوطني لجودة بعض الخدمات الإدارية لفائدة جمعيات المجتمع المدني وممثلي القطاعات النموذجية، والذي يشتمل على مجموعة من الالتزامات المشتركة والخاصة بقطاع الصحة، قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وقطاع النقل.

التحول الرقمي
نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

يتمفصل التحول الرقمي حول تسخير واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكافة قنوات ووسائل التواصل الرقمية الحديثة من طرف الإدارات العمومية، قصد تعميم الخدمات العمومية على عموم التراب الوطني، وتسهيل ولوج المواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية إليها. وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال إحدى الأعمدة الرئيسية التي ترتكز عليها الإدارة المغربية لتعزيز فعاليتها ونجاعتها والرفع من مستوى أدائها لتكون في مستوى تطلعات و انتظارات المواطنين والمرتفقين.

وتتمثل أبرز المشاريع التي جرى إطلاقها في هذا المجال في:

- إعداد وبلورة مخطط توجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية يروم توفير بنية تحتية رقمية متطورة وموارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة، تتقن استعمال وسائل التواصل الرقمي، وتسهم في دعم التحول الرقمي للخدمات وتسريع وتيرة توفيرها،
- اعتماد المنصة الحكومية للتكامل (Gateway) وتيسير الولوج المشترك لبيانات ومعطيات الإدارات العمومية بغية وضع مجموعة من الخدمات رهن إشارة المواطنين والمرتفقين،
- الرفع من فعالية وأداء منظومة تلقي ودراسة ومعالجة شكايات وملاحظات ومقترحات المواطنين، والتفاعل مع تظلماتهم بهدف تكريس قنوات التواصل والتفاعل بين الإدارات العمومية والمرتفقين،
- إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية (SIRH-AP) امتثالا لمبادئ التعاضد، وترشيد النفقات بين مختلف المرافق الإدارية قصد تسهيل اتخاذ القرار فيما يرتبط بسياسات الموارد البشرية،
- قياس جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي عبر جردها وتقييم مستواها، وتشجيع الإدارات العمومية على تعزيز أدائها الرقمي وتوفير خدمات أفضل تستجيب لتطلعات و انتظارات المرتفقين.

1- المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة

يكمن المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة في تسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة من أجل توفير خدمات عالية المستوى متعددة القنوات، وتجويدها ورقمنتها. وذلك بصياغة رؤية استراتيجية لتعزيز رقمنة الخدمات وتبادل المعطيات والمعلومات بين الإدارات وترسيخ الحكامة العمومية.

وقد عملت الوزارة خلال سنة 2018 على إطلاق مشروع مخطط توجيهي خاص بالتحول الرقمي للإدارة العمومية وذلك من خلال:

- إجراء دراسة لتشخيص وتقييم الوضعية الراهنة للتحول الرقمي من أجل رصد وتحديد الأهداف والمبادئ العامة للمخطط،
- إجراء دراسات مقارنة مرجعية بغية الاطلاع على التجارب الرائدة في هذا المجال واستثمارها على النحو الأنسب، مع التركيز على ثلاثة عناصر: الخدمات الرقمية والجاهزية الإلكترونية للإدارات وبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال،
- بلورة الرؤية والأهداف الاستراتيجية للمخطط،
- حصر المشاريع والمبادرات المهيكلة.

ويتوقف إنجاح هذا المخطط على جملة من الشروط، في مقدمتها:

- توحيد رؤية القطاعات العمومية في مجال رقمنة الخدمات بهدف تنسيق جهود مختلف الجهات الفاعلة الإدارية،
- تيسير تبادل البيانات والمعطيات الإدارية ودعم توفير الخدمات الرقمية المشتركة بين الإدارات العمومية.

2- المنصة الحكومية للتكامل (Gateway)

يرتهن هذا المشروع باعتماد منصة حكومية توفر إمكانية الولوج المشترك لبيانات سجل البطاقة الوطنية للتعريف والسجلين العدلي والتجاري التي يحتاجها المرتفق لاستكمال طلبه في الولوج إلى مجموعة من الخدمات الإدارية. وتشكل هذه المنصة إحدى الآليات التي تساهم في تسهيل تبادل البيانات بين الإدارات العمومية من أجل تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة وربح الوقت، تيسيرا لأمور المرتفقين وتخفيفا للضغط على فضاءات الاستقبال.

وتتمظهر الأهداف المتوخاة من هذا المشروع في:

- توفير الجهد والوقت وتجنب الأخطاء أثناء تسجيل وتحيين المعلومات والمعطيات،
- سهولة التحقق من صحة ومصداقية المعلومات المقدمة أثناء إنجاز الخدمة المطلوبة،
- خفض تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية للمرتفق والإدارة على حد سواء،
- تقليص آجال الحصول على الخدمات وتنقلات المواطن بين الإدارات،
- تحسين جودة الخدمات العمومية.

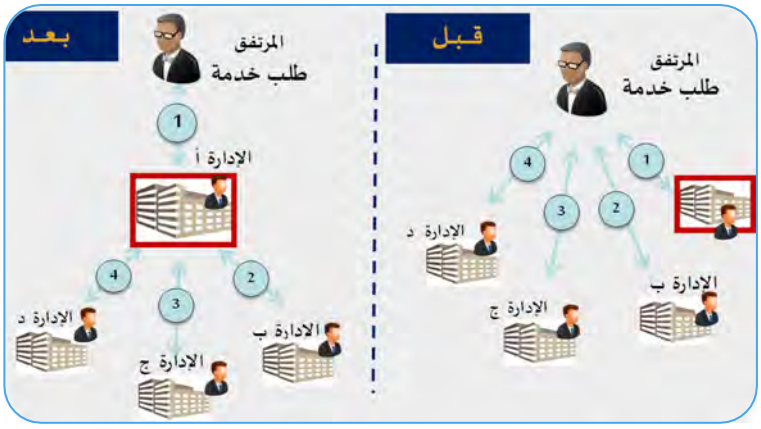

في هذا الصدد، عمدت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، برسم سنة 2018، إلى إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية ويحدد معايير وضوابط الولوج المشترك لبنوك المعطيات الإدارية.

كما قامت بمواكبة ومصاحبة كل من المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي(CNOPS) في إنجاز المشروع النموذجي لتبادل معلومات البطاقة الوطنية للتعريف (التي تطلب في أكثر من 170 خدمة عمومية) عبر المنصة الحكومية للتكامل «Gateway Gouvernementale»، وذلك بغية تقليص اجال الموافقة على طلبات تحمل تكاليف العلاجات.

3- تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وتظلماتهم

يتعلق الأمر بتعزيز وتكريس قنوات التواصل والتفاعل مع الإدارات العمومية عبر إرساء منظومة مندمجة ومتكاملة لتلقي وتتبع ملاحظات ومقترحات المرتفقين، والتفاعل إيجابيا مع شكاياتهم وتظلماتهم. ويأتي تطوير هذه البوابة في سياق تفعيل مقتضيات المادة 156 من الدستور، وتروم حث الإدارات العمومية في سائر أرجاء التراب الوطني على اتخاذ إجراءات وتدابير عملية وملموسة من شأنها الرفع من مستوى رضى المواطنين عن أداء الإدارة من خلال إيلاء عناية فائقة لشكاياتهم وتظلماتهم.

- وفي هذا السياق، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، على وضع منظومة متكاملة تمكن المرتفقين من الإدلاء باقتراحاتهم وملاحظاتهم، وكذلك تقديم شكاياتهم وتتبع معالجتها من طرف مختلف الإدارات العمومية المعنية. وتتضمن هذه المنظومة كلا من الموقع الإلكتروني الخاص بالبوابة الوطنية للشكايات «www.Chikaya.ma» والتطبيق المحمول «Chikaya» وكذا مركز الاتصال والتوجيه الإداري "ألو إدارتي 37 37".

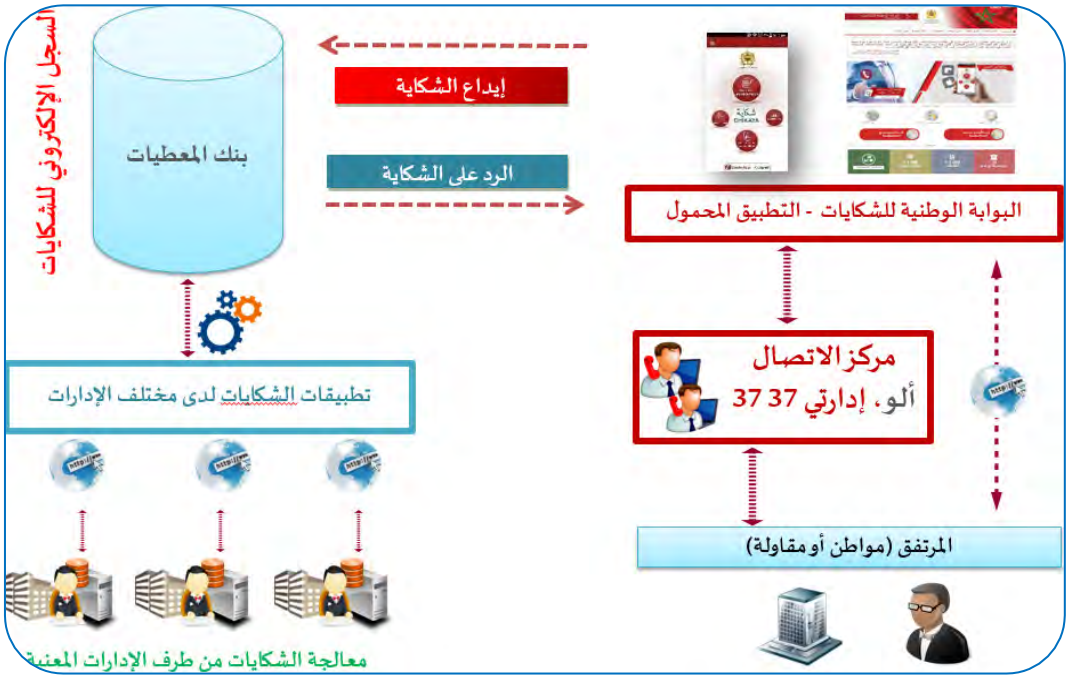

أهداف المشروع

وقد تم إطلاق البوابة الوطنية للشكايات والتطبيق المحمول الخاص بها على نظامي IOS وAndroid. بشكل رسمي، بتاريخ 09 يناير 2018 بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، حيث ترأس كل من السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، والسيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة، والسيد عثمان الفردوس، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار، مراسيم إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات "Chikaya. ma"، بمشاركة مسؤولين وممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

مراسيم إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات "Chikaya. ma"
الرباط، 09 يناير 2018 بمقر الوزارة

مراسيم إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات "Chikaya. ma" الرباط، 09 يناير 2018 بمقر الوزارة

وبلغت نسبة انخراط الإدارات بالبوابة الوطنية للشكايات 100%بالنسبة للوزارات، و47,93% بالنسبة للمؤسسات العمومية. حيث تم التوصل منذ إنطلاق البوابة بأكثر من 83300 شكاية، بلغت فيها نسبة المعالجة 70%، فيما تجاوز معدل الرضى عن هذه المعالجة 69%.

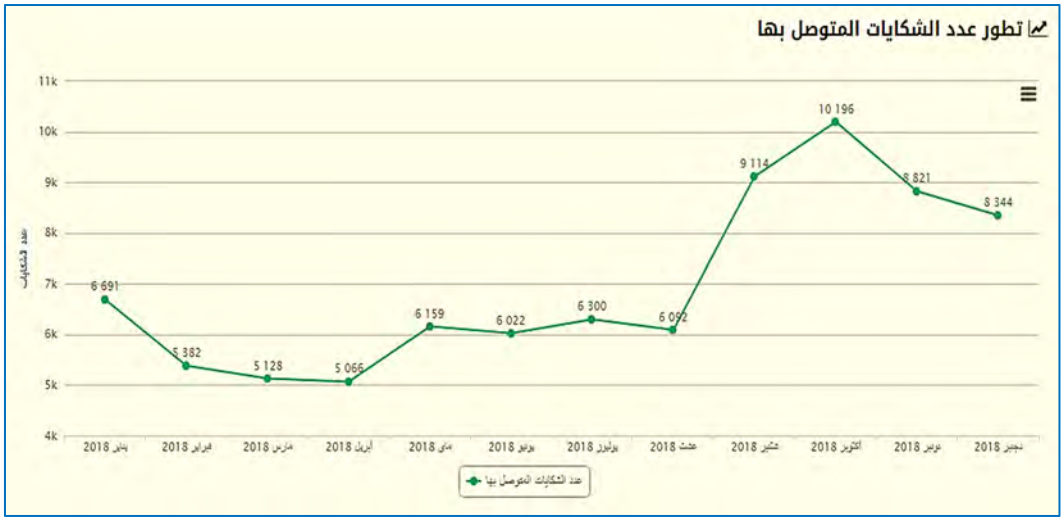

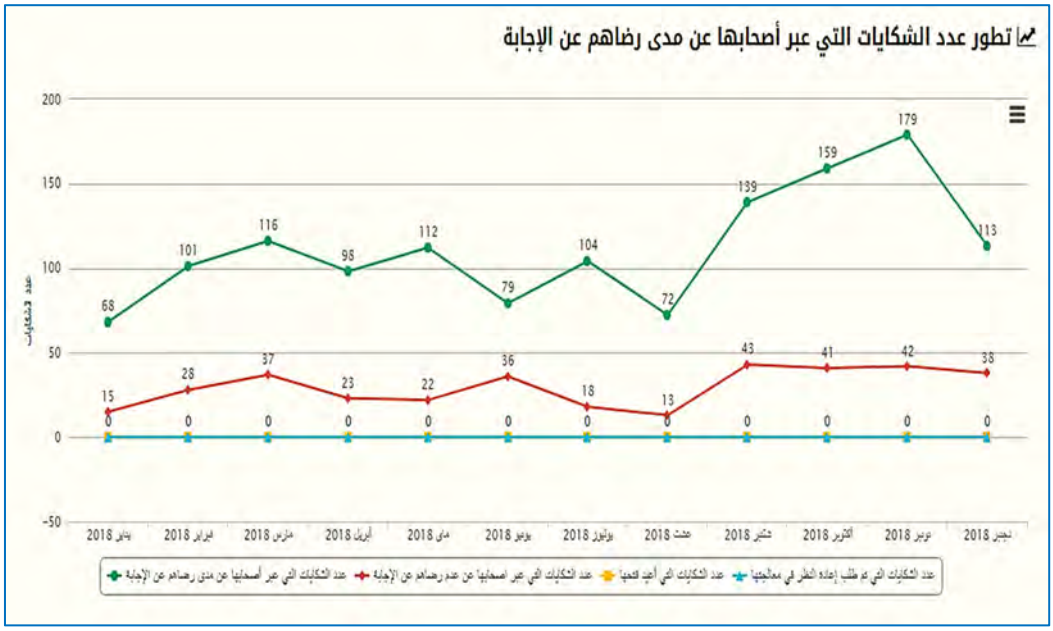

وفي هذا الإطار كذلك، حضر السيد محمد بنعبد القادر وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، مراسيم إطلاق آلية تلقي شكايات وتعليقات المواطنين بشأن الرشوة ومختلف أنواع الفساد وذلك يوم الاثنين 14 ماي 2018 بمقر رئاسة النيابة العامة بالرباط، حيث قامت رئاسة النيابة العامة بإحداث آلية لتلقي شكايات وتبليغات المواطنين بشأن الرشوة ومختلف صور الفساد، باعتبار ذلك من أولويات السياسة الجنائية وفق ما جاء في منشور السيد رئيس النيابة العامة رقم 1 المؤرخ في 07 أكتوبر 2017.

النيابة العامة ووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، تطلقان خطا هاتفيا لتلقي شكايات وتبليغات المواطنين حول الفساد والرشوة

وتتمثل هذه الآلية في إحداث خط مباشر، يمكن المواطنين من التبليغ عما يتعرضون له من ابتزاز أو رشوة أو جرائم الفساد، بالسرعة والفعالية اللازمتين لضبط حالات الرشوة، وذلك بالاتصال بالرقم الهاتفي 0537718888، الذي وضع رهن إشارة المواطنين طيلة أيام العمل من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى الرابعة والنصف بعد الزوال.

من جهة أخرى، وبناء على معطيات وإحصائيات مركز الاتصال والتوجيه الإداري، قامت الوزارة، خلال سنة 2018، بالرد على أسئلة واستفسارات المواطنين المتعلقة بالخدمات الإدارية وبالشكايات، وذلك عبر قنوات التواصل المتاحة لعموم المواطنين، والمتمثلة في الرقم الاقتصادي 0802003737 والرقم المختصر 3737 ومن خارج المغرب 212537679906+، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني وصفحة "إدارتي" على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك. وقد وصل عدد الأسئلة التي تمت معالجتها 21388 سؤالا خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2018، أي بمعدل 1783 سؤالا في الشهر مسجلا بذلك نسبة تطور فاقت 69% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017، بعد انحصر في 12584 سؤالا.

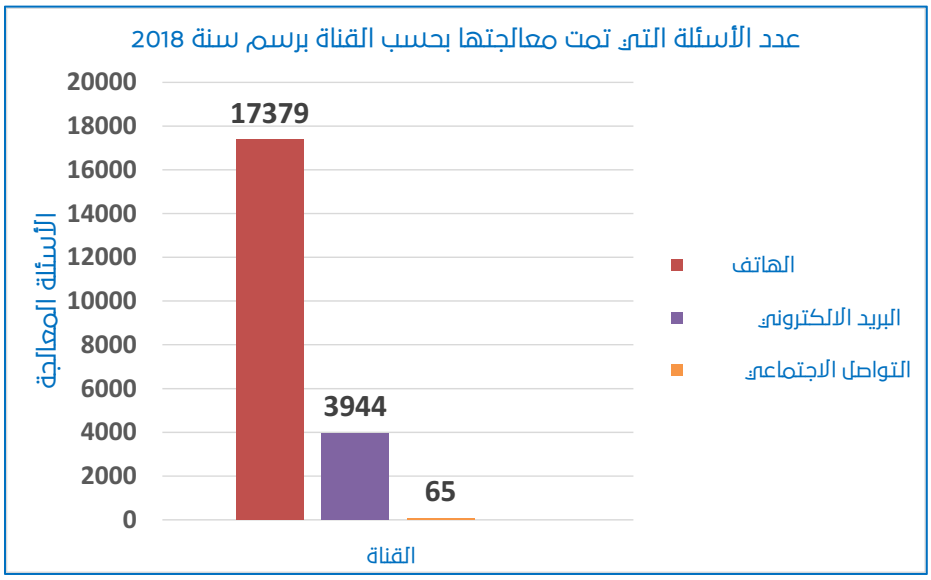

- وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفي إطار برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تم التعاقد مع خبير، عهد إليه:

  - إعداد دليل التقرير النموذجي للشكايات والاقتراحات والملاحظات؛
  - إعداد التقرير التركيبي السنوي للشكايات برسم سنة 2018.

- وتطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 23 يونيو 2017 بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، ولأحكام المادة 13 منه، تم بوزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة، إحداث وحدة لتلقي شكايات المرتفقين وتتبعها ومعالجتها، وقد أسندت مهمة الإشراف على هذه الوحدة، ومهمة تدبير ومعالجة الشكايات والاقتراحات التي ترد على هذه الوزارة إلى المفتشية العامة، منذ انطلاق العمل بالبو ابة الوطنية للشكايات.

1- الشكايات والاقتراحات والملاحظات الواردة على الوزارة عبر البو ابة الوطنية للشكايات:

- بلغ عدد الشكايات التي تم التوصل بها منذ انطلاقة البو ابة الوطنية للشكايات في 9 يناير إلى غاية متم شهر دجنبر 2018، ما مجموعه 144 شكاية، ضمن هذا العدد 47 شكاية تخص مصالح هذه الوزارة و 97 شكاية يعود اختصاص البت فيها لإدارات أخرى، و 40 اقتراحا وملاحظة واحدة (1).

أ- الشكايات التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة:

- تمت معالجة جميع الشكايات التي تم التوصل بها، بعد إحالتها على الوحدات الإدارية المعنية من أجل عناصر الجواب، والبالغ عددها 47 شكاية. وقد همت هذه الشكايات المجالات التالية: العدالة الأجرية، الترقيات، تسوية الوضعيات الإدارية والمالية، تفسير المقتضيات القانونية المتعلقة ببعض الوضعيات الإدارية، شروط القبول لاجتياز بعض مباريات التوظيف، شفافية مباريات التوظيف.

ب- الشكايات التي لا تدخل في اختصاص هذه الوزارة:

- تم التوصل ب 97 شكاية لا تدخل في اختصاص هذه الوزارة، يتم عند الاطلاع على فحواها، توجيه واضعيها وإرشادهم للإدارات المختصة بها، بعد استقصاء رأي المديريات التابعة للوزارة،
- عدد الشكايات التي تمت معالجتها 97 شكاية، منها 53 شكاية تخص وزارة الداخلية، تليها التربية الوطنية ب 9 شكايات، ويتوزع الباقي على عدد من القطاعات الأخرى،
- تتعلق هذه الشكايات بالمجالات التالية: الترقيات، سوء الاستقبال، الحالة المدنية، الشطط في استعمال السلطة، نزع الملكية، عدم الاستفادة من الدعم المخصص للجمعيات، غياب الشفافية في التوظيف وفي الصفقات العمومية.

ج- اقتراحات وملاحظات المرتفقين:

- بلغ مجموع الاقتراحات والملاحظات المتوصل بها من طرف المرتفقين 40 اقتراحا وملاحظة واحدة، أحيلت فور التوصل بها على المديريات المعنية بالوزارة من أجل استغلال مضامينها،

همت هذه الاقتراحات والملاحظات، على الخصوص، المجالات التالية:

- تمكين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من مصالح لا ممركزة،
- اعتماد مبدأ الجهوية في تنظيم المباريات،
- تحسين الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين،
- إلغاء العمل بالساعة الاضافية (GMT+1)،

- إدراج الجماعات الترابية والوكالات الحضرية بالبوابة الوطنية للشكايات،
- اعتماد الترقية الإدارية بالشهادة،
- الزيادة في معاش متقاعدي القطاع العام،
- عدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص فيما يخص مجال التكوين والتعيين في مناصب المسؤولية.

2- الشكايات التي وردت على الوزارة كتابة:

رغم انطلاق العمل بالبوابة الوطنية للشكايات، لا زالت الوزارة تتوصل بعدد هام من الشكايات كتابة، ويتم الجواب عليها من طرف المفتشية العامة كتابة كذلك،

- بلغ عدد الشكايات المتوصل بها كتابة برسم سنة 2018 ما مجموعه 227 شكاية، منها ثمان (8) شكايات تدخل في اختصاصات الوزارة، وقد تمت معالجتها والجواب عليها مع ادراجها بالبوابة الوطنية للشكايات،
- مجموع الشكايات الكتابية المتبقية، وعددها 219 شكاية، تمت إحالتها للإختصاص على الإدارات المعنية بها، كما تم توجيه رسائل إخبار إلى واضعيها، تتضمن رقم وتاريخ الإحالة وإسم الإدارة المختصة بالجواب على الشكاية، مع تذكيرهم بالبوابة الوطنية للشكايات التي وضعت رهن إشارتهم لتقديم شكاياتهم وملاحظاتهم و اقتراحاتهم.

وهمت هذه الشكايات على الخصوص المواضيع التالية:

- تسوية الوضعيات الإدارية والمالية،
- انعدام الشفافية في مباريات التوظيف،
- التبليغ بحالات التغيب غير المشروع عن العمل،
- عدم تنفيذ الأحكام القضائية،
- الإمتناع عن تسليم وثائق وشهادات إدارية،
- شكايات مرتبطة ببرامج الإسكان وتصاميم التهيئة،
- عدم اعتماد البطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة تعفي من شهادة السكنى.

- وطبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.112 في شأن المفتشيات العامة للوزارات، ولمقتضيات المادة 26 من الظهير الشريف المحدث لمؤسسة الوسيط، أعدت المفتشية العامة لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية تقريرا برسم سنة 2018 بخصوص تتبع عمل الوزارة في مجال الشكايات والتظلمات وطلبات التسوية المحالة عليها من طرف مؤسسة الوسيط، وجه إلى كل من رئيس الحكومة ووسيط المملكة، تحت إشراف السيد وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية:

وقد بلغ عدد الشكايات والتظلمات المحالة على الوزارة من طرف مؤسسة الوسيط برسم سنة 2018، (19) شكاية، همت قطاعات الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، الدفاع الوطني، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

وقد تمت معالجة (18) شكاية. في حين لازال التنسيق جاريا مع قطاع التربية الوطنية من أجل معالجة والجواب على شكاية واحدة. كما بلغ عدد الشكايات والتظلمات التي كانت موضوع جلسات بحث، طبقا للمادة 13 من الظهير الشريف المحدث لمؤسسة الوسيط، أربعة عشرة شكاية (14)، همت على الخصوص مواضيع تسوية الوضعيات الإدارية والمالية للموظفين المعنيين بها.

وبخصوص الشكايات التي صدرت في شأنها توصيات من مؤسسة الوسيط برسم سنة 2018، فقد بلغ عددها واحد وعشرون (21) توصية، همت المواضيع التالية:

- تسوية الوضعيات المادية والإدارية (16توصية)؛
- الاستفادة من إعانة صندوق التبغ المشترك طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 29 يوليوز 1924 المحدد لشروط الاستفادة من إعانة صندوق التبغ لمنح المساعدات، ومنشور وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة رقم 8 و.ع حول إعانة صندوق التبغ المشترك (05 توصيات).

وقد قامت الوزارة فور التوصل بهذه التوصيات، بتبليغها للقطاعات الإدارية المختصة لمعالجتها والبت فيها، مع إخبار المعنيين بها بما تم اتخاذه في شأنها، وتواصل الوزارة اتصالاتها مع القطاعات المعنية، بما يلزم من الحرص والعناية، لتنفيذ هذه التوصيات.

4- نظام تدبير الموارد البشرية للدولة:

1.4 النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية SIRH-AP

يهم المشروع استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إرساء نظام معلوماتي مشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية، بوصفه خطوة جديدة في مسار تعزيز الالتقائية وتكريس التعاون المشترك بين القطاعات الوزارية في احترام تام لمبادئ التعاضد وترشيد النفقات. ويتوخى المشروع ضمان استفادة 16 قطاعا حكوميا من هذا النظام المشترك في أفق تعميمه على جميع الإدارات.

ويشكل النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية وسيلة هامة لتمكين الإدارات العمومية من الاستثمار الجيد والفعال في الرأسمال البشري، وعنصرا أساسيا يساهم في دعم وتأهيل القيادة الإدارية ومساعدتها على اتخاذ القرارات في مجال تدبير الموارد البشرية وتمكين الإدارات العمومية من اعتماد نفس المقاربة المتجانسة.

ويمكن إجمال الأهداف المراد تحقيقها، في هذا الإطار، في:

- ضمان تدبير أفضل وأكثر فعالية للموارد البشرية في الإدارة العمومية من خلال الاستغلال المشترك للبيانات والمعطيات؛
- تحديث وتطوير أساليب تدبير الموارد البشرية عبر الاستعانة بآليات ناجعة لصقل المعارف والكفاءات والرفع من مستوى الأداء الإداري؛
- خلق مؤشرات خاصة بالمعطيات المتعلقة بالموارد البشرية وتتبع تطورها لدعم صنع القرار في هذا المجال.

وقد أسفرت الجهود الحثيثة المبذولة، برسم سنة 2018، لتفعيل هذا النظام وتعميمه على مختلف الإدارات عن النتائج التالية:

- تطوير منصة خاصة لتبادل المعلومات ما بين شركاء المشروع (Plateforme d'échange) ؛
- إعداد الصيغة النهائية لدفتر المواصفات الخاصة ونظام الاستشارة بعد أن تمت الاستجابة لملاحظات الخازن الوزاري تبعا لسلسلة من الاجتماعات مع هذا الأخير؛
- إنجاز دراسة حول تحديد المتطلبات والمستلزمات التقنية والأمنية المحيطة بالمشروع.

2.4 بوابة التشغيل العمومي:

استكمالا للجهود المبذولة في هذا الإطار، قامت الوزارة برسم سنة 2018 بإنجاز ما يلي:

- صيانة التطبيق الذكي لبوابة التشغيل العمومي؛
- تطوير فضاء جديد يمكن المديرية العامة للجماعات المحلية من المصادقة على قرارات مباريات التوظيف بالجماعات الترابية قبل نشرها؛
- تطوير خدمة الترشيح الإلكتروني على البوابة؛
- الدعم التقني المستمر لمستعملي البوابة.

وتبعا لاستطلاع الرأي الذي قامت به وكالة المغرب العربي للأنباء(MAP) في صنف "أنترنيت وشبكات اجتماعية" توج بوابة التشغيل العمومي (www.emploi-public.ma)، كأحد أفضل المواقع الإلكترونية في مجال توفير الخدمات العمومية ومرجعا أساسيا للإلمام بشروط الترشيح لمناصب المسؤولية والمناصب العليا في الإدارات والمؤسسات العمومية، طبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة وتكريسا لمبادئ المساواة والاستحقاق وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الوظائف العمومية.

مراسيم حفل تتويج موقع التشغيل العمومي (www.emploi-public.ma) كأحد أفضل المواقع الإلكترونية في مجال توفير الخدمات العمومية

إحصائيات بوابة التشغيل العمومي:

مجموع الزيارات	43 125 443
نسبة الزيارات الجديدة	%32,25
مجموع الزيارات عن طريق الهواتف المحمولة	14 150 336

الشهر	يناير 2018	فبراير 2018	مارس 2018	أبريل 2018	ماي 2018	يونيو 2018	يوليوز 2018	غشت 2018	شتنبر 2018	أكتوبر 2018	نونبر 2018	دجنبر 2018
المعدل اليومي للزيارات	20 457	22 386	20 670	20 024	20 286	20 806	22 652	17 139	22 796	26 413	28 365	31 316

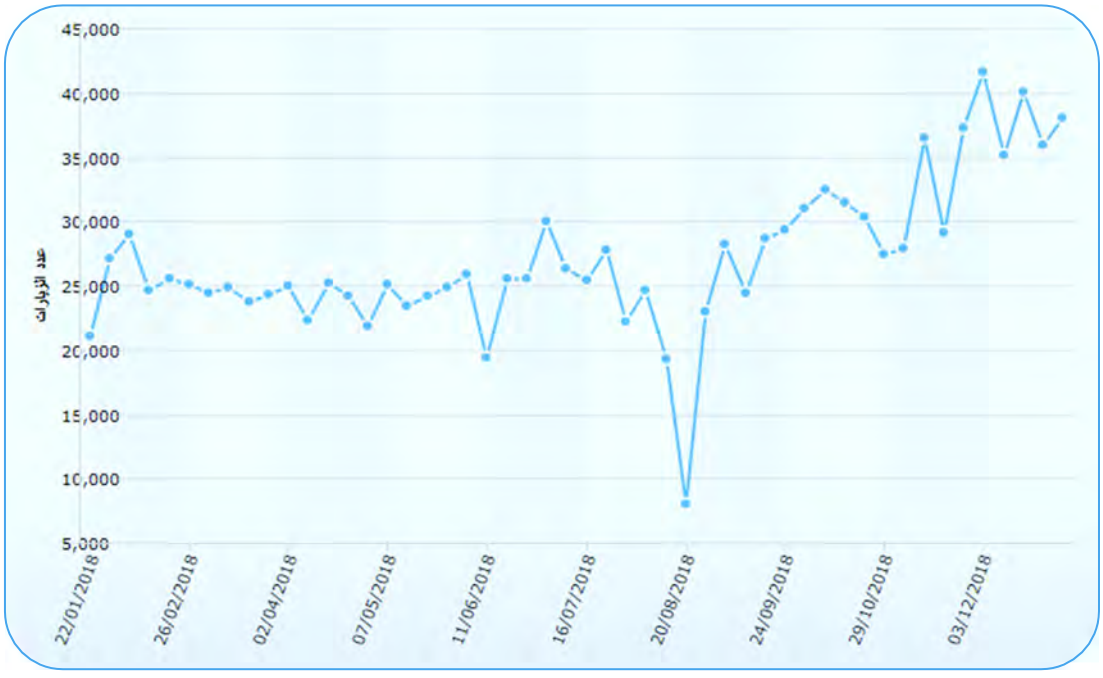

تطور المعدل اليومي للزيارات حسب الأسابيع (بدون احتساب أيام السبت والأحد)

المناصب المعلن عنها ببو ابة التشغيل العمومي برسم 2018	عدد المناصب المعلن عنها
مصالح الدولة	14940
مراكزومدارس ومعاهد التكوين	0
المؤسسات والمقاولات العمومية	23277
الجماعات الترابية	113
المجموع	**38330**

توزيع مباريات التوظيف المنشورة على البو ابة برسم 2018	عدد مباريات التوظيف
مصالح الدولة	179
المؤسسات والمقاولات العمومية	2022
الجماعات الترابية	42
المجموع	**2243**

توزيع المناصب العليا المصادق عليها بعد التداول في شأنها في المجلس الحكومي	2018
كاتب عام	11
مفتش عام	8
مدير	174
عميد كلية	25
رئيس جامعة	4
المناصب النظامية	0
المجموع	**222**

3.4 المرجع المشترك لتدبير الموارد البشرية:

النسخة الأولى من " المرجع المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية ".

وضعت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رهن إشارة المكلفين بتدبير الموارد البشرية بمختلف الإدارات العمومية، المرجع المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية، يضم:

- دليل مفاهيم تدبير الموارد البشرية؛
- معجم المعطيات مرفوقا بالتسميات المتعلقة بها؛
- دليل المساطر وقواعد التدبير المتعلقة بها، التي تمكن أيضا من الولوج إلى بروتوكولات التواصل ونماذج المطبوعات.

وقد تم برسم سنة 2018، العمل على:

- إعادة تصميم الموقع (Ergonomie) الخاص بالمرجع المشترك لتدبير الموارد البشرية؛
- التحيين المستمر لدليل مفاهيم الموارد البشرية؛
- التحيين المستمر لدليل المساطر الإدارية في تدبير الموارد البشرية.

5- جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي:

يروم هذا المشروع قياس مدى جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي عبر مرحلتين. تتمثل المرحلة الأولى في تصنيف الخدمات الإدارية وبلورة آليات لتقييم جاهزيتها الإلكترونية، فيما تتجلى المرحلة الثانية في إحصاء ومدى تقدم مستوى الخدمات الإجرائية الرقمية على صعيد مختلف القطاعات الوزارية وأهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي تختص بتوفير الخدمات الإدارية للمرتفقين.

وتكمن الأهداف المتوخاة من هذا المشروع في:

- توحيد الرؤية والمقاربة على مستوى القطاعات العمومية فيما يرتبط برقمنة الخدمات الإدارية،
- تطوير وتحسين الخدمات الإدارية الرقمية التي تمكن الإدارة من الاستجابة لحاجيات وتطلعات المرتفقين،
- تجويد الخدمات الإدارية والتحقق من استيفائها لمعايير الشفافية والنزاهة عبر إخضاعها للتحول الرقمي.

وجرى، في هذا الصدد، اتخاذ التدابير التالية:

- إنجاز الدليل المرجعي لتعريف وتصنيف الخدمات الإدارية وتقييم مستوى تحولها الرقمي؛
- تكوين 87 إدارة عمومية في مجال الدليل المرجعي لتعريف وتصنيف الخدمات وتقييم مستوى تحولها الرقمي وذلك من أجل تمكينها من جرد وتوثيق خدماتها الإلكترونية وفق مفاهيم وضوابط موحدة.

كما توجت المرحلة الأخيرة من المشروع بإصدار تقرير يضم جردا للخدمات الإدارية الإلكترونية وتقييما لجاهزيتها الرقمية، كما يتضمن مجموعة من التوصيات والتدابير التي ستمكن الإدارات المعنية من رفع جاهزية خدماتها الإلكترونية.

تنظيم الدورة الثانية عشرة للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية امتياز2018:

امتياز جائزة أطلقتها وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية سنة 2005 في إطار استراتيجية الحكومة لتحديث ممارسات الإدارة العمومية وتطوير آلياتها، اعترافا ومكافأة للجهود المبذولة في مجال النهوض بالخدمة العمومية عن بعد. وهي جائزة رمزية عبارة عن تذكار يحمل اسم الجائزة وسنة تنظيمها، تُمنح للفاعلين العموميين (الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعية للخدمات العمومية) الذين طوروا مبادرات بناءة ومثمرة لتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفق.

ويتم التقييم على أساس معايير محددة سلفاً ويجري انتقاء أحسن الخدمات عن بعد من قبل لجنة تتكون من أعضاء يمثلون القطاع العام والخاص فضلا عن فعاليات المجتمع المدني.

ويتم تتويج الفائزين بجائزة امتياز بالنسبة لكل صنف من أصناف الجائزة كما يلي:

- جائزة "امتياز" للتميز: تمنح للخدمات الإلكترونية التي حصلت على الرتبة الأولى في كل صنف من أصناف الجائزة.
- جائزة "امتياز" للتشجيع: تمنح للخدمات الإلكترونية التي حصلت على الرتبة الثانية في كل صنف من أصناف الجائزة.

وبرسم سنة 2018، ترأس السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، والسيد محمد بنعبد القادر الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2018 بالرباط، بحضور بعض أعضاء الحكومة وعدة شخصيات، حفل توزيع جوائز المتوجين بالدورة الثانية عشر للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "إمتياز2018"، المنظم تحت إشراف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

مراسيم حفل توزيع جوائز المتوجين برسم الدورة الثانية عشر للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز 2018"، الرباط 19 ديسمبر 2018

صورة جماعية للمتوجين برسم الدورة الثانية عشر للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز 2018"

الفائزون بالجائزة امتياز2018:

من أصل 36 ملف ترشيح تم إيداعه في مختلف الأصناف، تم الإعلان عن المتوجين بالجوائز النهائية على النحو التالي:

- **صنف المحتوى الإلكتروني:**

عادت جائزة امتياز للتميز للموقع الإلكتروني "TRADE SENSE" للشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (PORTNET) وجائزة امتياز للتشجيع للموقع الإلكتروني "www.anrt.ma " للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

- **صنف الخدمات الاجرائية الإلكترونية:**

توجت بجائزة امتياز للتميز البوابة الوطنية لطلبات منح التعليم "منحتي" لوزارتي الداخلية والتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في حين منحت جائزة امتياز للتشجيع للخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط عن خدمة طلب مستخرجات السجل التجاري لوزارة العدل.

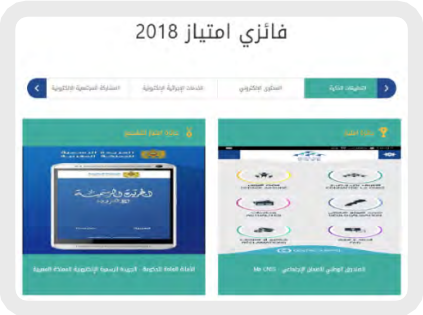

- **صنف التطبيقات الذكية:**

حصل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تطبيق المحمول "Ma CNSS" على جائزة التميز فيما كانت جائزة التشجيع في هذا الصنف من نصيب الجريدة الرسمية الإلكترونية للمملكة المغربية للأمانة العامة للحكومة.

جائزة امتياز في أرقام:

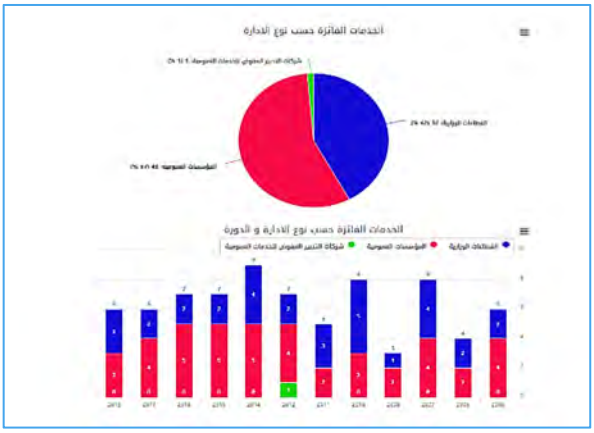

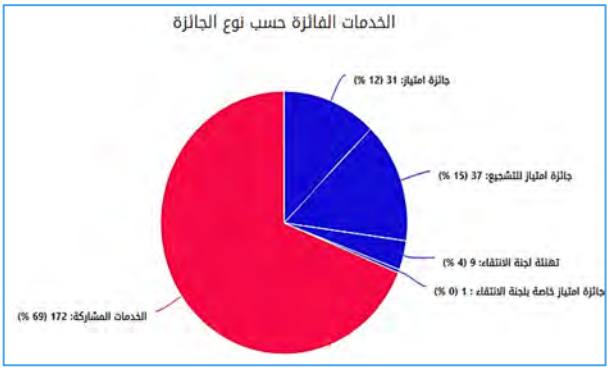

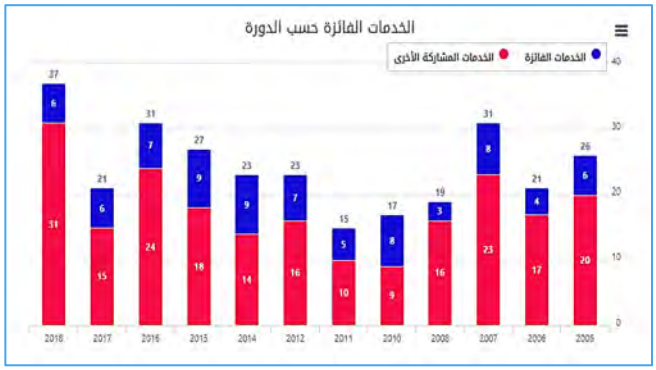

افتتاح الدورة الثالثة للمنتدى الدولي لتكنولوجيا المعلومات AITEX EXPO

شاركت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في أشغال افتتاح الدورة الثالثة للمنتدى الدولي لتكنولوجيا المعلومات "AITEX EXPO" والمنظم يومي 4 و5 أكتوبر 2018. وقد عرضت الوزارة، خلال هذا المنتدى، الخدمات الإلكترونية التي قامت بتطويرها عبر فضاء للعرض خصص لهذا الغرض.

مراسيم افتتاح الدورة الثالثة للمنتدى الدولي لتكنولوجيا المعلومات "AITEX EXPO" - الرباط 4 و5 أكتوبر 2018

الدورة السابعة لندوة التحول الرقمي بأفريقيا

شارك السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية، في افتتاح الدورة السابعة لندوة التحول الرقمي بأفريقيا، يوم 22 نونبر 2018 بباريس، تحت شعار "رهانات المعلومات وتأثير الذكاء الاصطناعي على أهداف التنمية المستدامة" والتي تهدف أساسا الى وضع حصيلة للوضع الرقمي بإفريقيا، وتعزيز التعاون الدولي في الميدان الرقمي، وتبادل أفضل للممارسات بين مهنيين من مستوى رفيع.

السيد الوزير محمد بنعبد القادر يشارك في افتتاح الدورة السابعة لندوة التحول الرقمي بإفريقيا -الخميس 22 نونبر 2018 بباريس

وقد أكد السيد الوزير، أن القطاع الرقمي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يتيحان فرصا كبيرة لتسريع التقدم على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الأفراد بشكل جذري. وأعلن في هذا الصدد، أن الحكومة المغربية تعد مشروع قانون حول الإدارة الرقمية، بمثابة الإطار التشريعي والمرجعي للانتقال الرقمي للإدارة العمومية المغربية، تكريسا لمبادئ الحكامة الجيدة، والديموقراطية التشاركية، والشفافية، والنزاهة، بما يفتح سبلا جديدة لفرض احترام قواعد دولة القانون، وضمان الحق في المعلومة كما نص الدستور على ذلك.

كما أبرز السيد الوزير في هذا الصدد، أهمية مبادرة الحكومة المنفتحة التي أصبح المغرب أحد أعضائها ال 76.

الدورة 17 لمعرض ميد آيتي "MED IT "

شاركت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية يومي 27 و28 نونبر 2018 بقصر المؤتمرات بالصخيرات، في الدورة 17 للمعرض الدولي ميد آيتي والمنظم هذه السنة تحت رعايتها ورعاية الوكالة الوطنية للتنمية الرقمية ومغرب المقاولات المتوسطة والصغرى في موضوع التحول الرقمي.

وقد عرضت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من خلال رواقها، أهم المنجزات في ميدان رقمنة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين كمنظومة إدارتي وخدمة شكاية، إضافة إلى خدمات ضيوفها المشاركين في الرواق والفائزون بالجائزة الوطنية امتياز لسنة 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن المعرض الدولي ميد آيتي " MED IT" هو تظاهرة سنوية تشكل مرجعا للمهنيين في موضوع تكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية تشارك في الدورة 17 لمعرض ميد آيتي " MED IT"، 27 -28 نونبر 2018 بقصر المؤتمرات بالصخيرات

التحول التخليقي
نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

يروم التحول التخليقي، إرساء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بتدعيم وتوطيد قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير الشأن العام، ودعم الاخلاقيات المهنية أثناء ممارسة المهام الوظيفية بسائر الإدارات العمومية، إضافة إلى ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة بوصفها مدخلا أساسيا في مجال صياغة وتفعيل وتقييم السياسات العمومية، وإشاعة سيادة القانون، وتشجيع الانفتاح على المواطن والمجتمع وإشراكهما في تقييم ومراقبة الأداء الحكومي.

ويستلزم هذا التحول استحضار عدة جوانب تجمع بين الزجري والوقائي والتوعوي والتربوي قصد تعزيز نجاعة وفعالة الإدارة العمومية، وتقوية أدائها لتتمكن من الاستجابة لمتطلبات وتطلعات المواطنين والمرتفقين.

وتتلخص أهم المشاريع والأوراش التي أطلقتها الوزارة لترجمة هذا التحول على أرض الواقع في:

1. متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

يهم هذا المشروع إرساء نظام مندمج ومتكامل يتسم بالفعالية والنجاعة لتتبع تنفيذ وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتوفير الدعم التقني اللازم لجميع الجهات المعنية قصد تمكينها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على النحو الأنسب، ومواصلة الجهود التي تبذلها لدحر الفساد وتحصين المجتمع من آفته بكل الوسائل المتاحة.

كما يشكل هذا المشروع ومضاعفة فرص إنجاحه، خطوة هامة في اتجاه الارتقاء بتصنيف بلادنا في المؤشرات الدولية المعنية بقياس حجم مكافحة الفساد، ودعم الإصلاح الإداري المنشود، وغرس ثقافة النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة في أوساط المرافق العمومية.

ويضم المشروع، تعزيز وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي فيما يتصل بترسيخ أسس ومبادئ الحكامة العمومية، وتنفيذ سلسلة من المشاريع الأساسية تروم النهوض بالمنظومة الوطنية للنزاهة والارتقاء بمستوى أدائها.

وتكمن الأهداف المراد تحقيقها من هذا المشروع في:

- مواصلة تضافر الجهود الرامية إلى القضاء على آفة الفساد عبر إنجاز مجموعة من المشاريع والبرامج المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،
- تعزيز وتكريس قيم النزاهة والشفافية وروح المسؤولية بالمرفق العام من أجل توفير بيئة ملائمة للرفع من مستوى الأداء الحكومي،
- تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة عبر إمداد الإدارة العمومية بالأدوات والآليات الكفيلة بربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة.

وفي إطار مواصلة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، تم إصدار المرسوم رقم 2.17.582 المتعلق بإحداث "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد"، والصادر في 25 من محرم 1439 (16 أكتوبر 2017)، تماشيا مع المقتضيات الدستورية ذات الصلة وتتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وتتكون هذه اللجنة، التي يرأسها رئيس الحكومة، من القطاعات الوزارية المعنية وهيئات الحكامة، وتعقد اجتماعات دورية بدعوة من رئيسها. وتعهد إلى السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بمهمة الكتابة الدائمة للجنة، كما تسهر، من خلال هذه الصفة، على إعداد أشغال اللجنة وتتبع تنفيذ قراراتها.

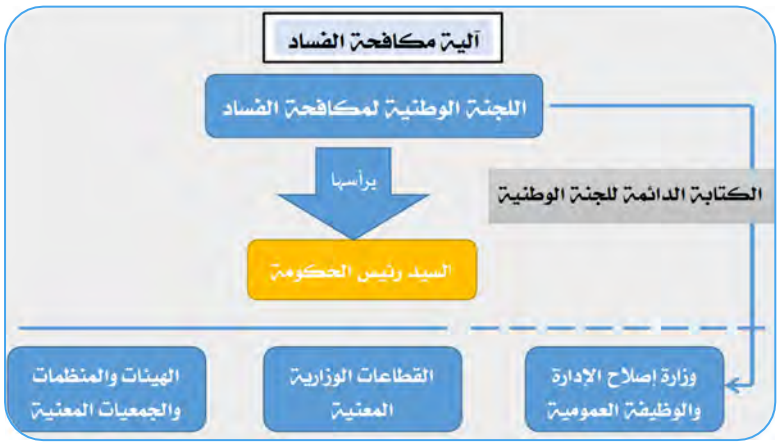

وعرفت سنة 2018 تحقيق عدد من المنجزات في هذا السياق، يمكن إجمالها فيما يلي:

1.1- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

أ- انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية لمكافحة الفساد المؤرخ في 4 أبريل 2018، جرى خلاله عرض تقرير المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

ترأس كل من السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، والسيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، الاجتماع الأول للجنة الوطنية لمكافحة الفساد يوم الأربعاء 04 أبريل بمقر ملحقة رئاسة الحكومة، حيث أكد السيد رئيس الحكومة خلال افتتاح هذا الاجتماع على الدور المحوري الذي تلعبه هذه اللجنة الوطنية في مكافحة الفساد في بلادنا، داعيا مسؤولي القطاعات الحكومية للانخراط الإيجابي في هذا الورش مع التأكيد على ضرورة تفعيل آليات الحكامة لضمان بلوغ الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

كما أشار السيد العثماني على أنه يجب استحضار ثلاثة محددات لإنجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تتمثل في إعادة الجدولة العامة بما يمكن من تنفيذ كافة الاجراءات والبرامج، وكذا إطلاق عمليات تقييم وبحث ميداني لبعض الاجراءات النوعية قصد تثبيت فاعليتها و أثرها، وأخيرا إعطاء الأولوية للإجراءات التي تحقق نجاحات على أرض الواقع وتجلب الآثار الإيجابية المنشودة على المواطن والمقاولة.

من جهته قدم السيد الوزير محمد بنعبد القادر خلال هذا الاجتماع، التقرير التركيبي الذي أعدته اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، باعتبار أن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية تتولى سكرتارية هذه اللجنة. وقد جرت مناقشة هذا التقرير من قبل أعضاء اللجنة.

وتجدر الاشارة أن اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد "CNAC" أحدثت كآلية للحكامة تتولى تتبع تنفيذ وتقييم مختلف التوجهات الاستراتيجية والتدابير والمشاريع والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة ونشر قيم التخليق والشفافية، ومواكبة مختلف القطاعات المعنية ببرامج السياسة العمومية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتحديد مهامها وتأليفها وكيفية اشتغالها.

ب- إعداد مشروع التقرير التركيبي السنوي المتعلق بحصيلة المنجزات 2017-2018 المرتقب عرضه بالاجتماع الثاني للجنة الوطنية لمكافحة الفساد بداية سنة 2019 قصد المصادقة ة والنشر؛

ت- إعداد مشروع لائحة المشاريع والإجراءات ذات الأولوية برسم سنة 2019؛

ث- إعداد الصيغة المحينة لمضامين برامج الاستراتيجية؛

ج- إعداد مشروع توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد؛

ح- تتبع تنفيذ حزمة المشاريع الاستراتيجية عن طريق ما يلي:

1. وضع نظام إلكتروني مشترك يوضع رهن إشارة الكتابة الدائمة، يمكن منسقي البرامج والمخاطبين الرسميين ورؤساء المشاريع من تتبع تنفيذ مشاريع وإجراءات الاستراتيجية؛
2. تقديم الدعم التقني للإدارات؛
3. توظيف إطار مكلف بتتبع المشاريع.

1.2- مراجعة نظام التصريح الإجباري بالممتلكات:

تم في هذا المجال إنجاز ما يلي:

- تكوين فريق عمل مكلف بمراجعة المنظومة القانونية للتصريح الإجباري بالممتلكات (الداخلية، المالية، العدل، المجلس الأعلى للحسابات، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها)،
- التعاقد مع خبير في المجال،
- إعداد مشروع تقرير لتشخيص الوضعية الحالية للمنظومة القانونية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات.

1.3- إعداد مشروع تقرير تقييم النزاهة على الصعيد الوطني "Scan d'Intégrité" بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) :

لقاء حول موضوع "جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بالمغرب" لعرض خلاصات مشروع تقرير تشخيص النزاهة-الرباط، 11 يوليوز 2018

نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية يوم 11يوليوز2018، لقاء حول موضوع "جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بالمغرب"، تم خلاله عرض خلاصات مشروع تقرير تشخيص النزاهة الذي أعده خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بتعاون مع مختلف الإدارات والهيئات العمومية ومنظمان المجتمع المدني والقطاع الخاص، والذي يهدف إلى تكريس الجهود المبذولة في مجال دعم النزاهة عبر تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي للنزاهة بالمغرب.

1.4- تطوير برنامج تدريبي في مكافحة الفساد:

في إطار برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، تم إعداد دفتر التحملات المتعلق بإنجاز العدة التكوينية الخاصة ببعض مواضيع مكافحة الفساد.

دورة تكوينية حول إدارة مخاطر الفساد في قطاع الصحة: "المنهجية والخطوات التنفيذية في المملكة المغربية". الرباط 23 و24 يوليوز2018

كما نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بشراكة مع برنامج الامم المتّحدة الإنمائي (PNUD) دورة تكوينية حول موضوع:" إدارة مخاطر الفساد في قطاع الصحة: المنهجية والخطوات التنفيذية في المملكة المغربية" وذلك برئاسة السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وبحضور السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الامم المتّحدة الإنمائي" PNUD" والتي امتدت أشغالها يومي 23 و24 يوليوز2018 بالرباط.

وخلال هذه الدورة التكوينية، اضطلع المشاركون على مدى تطور جهود مكافحة الفساد عالميًا وعلى كيفيات تدبير المخاطر ومفهوم "الفساد"، وكذا على خصوصيات هذه الآفة في قطاع الصحة من حيث أسبابها وأشكالها و آثارها ومنهجية تقييم مخاطرها في هذا القطاع. كما تم تدارس أهمية المقاربة الوقائية القطاعية في تعزيز جهود مكافحة الفساد ومردودها الإيجابي على التنمية المستدامة.

1.5- المشاركة السنوية للوزارة في مختلف اجتماعات الهيآت الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتتبع قراراتها:

- في كلمة أمام الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد المنعقدة بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة النمساوية فيينا، يومي 27و 28 شتنبر 2018، أكد السيد الوزير محمد بنعبد القادر، أن التربية والتكوين تعتبر أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الحكومة المغربية منذ سنة 2016، مبرزا أن هذا الخيار الاستراتيجي انبثق من القناعة والإيمان الراسخين بما للتربية والتكوين من تأثير إيجابي على العقليات والسلوكيات، وترسيخ قيم المواطنة والأخلاقيات وتعزيز ثقافة مكافحة الفساد.

وأشار السيد الوزير إلى أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة المغربية أفردت، أحد برامجها العشر، للتربية والتكوين، أسند تنسيقها إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مضيفا أن الحكومة تسهر حاليا على تنزيل عدد من المشاريع المندرجة ضمن هذا البرنامج.

السيد الوزير محمد بنعبد القادر يشارك بفيينا في اشغال الدوره السابعه لجمعيه الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد 27و 28 شتنبر 2018

وأوضح السيد الوزير أن المملكة المغربية، كغيرها من بلدان العالم، استشعرت منذ وقت مبكر بالمخاطر الكبرى والأضرار المتشعبة التي أحدثتها وتحدثها ظاهرة الفساد، فوضعت بالتالي جهود مكافحة هذه الظاهرة على رأس قائمة الأولويات التي تضمنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات الكبرى التي عرفتها المملكة، كان أهمها الإصلاحات الدستورية ل سنة2011، التي "كرست رؤية جديدة في الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز الحكامة الجيدة"، وأن المغرب يعد من ضمن المنخرطين الأو ائل في الاتفاق التأسيسي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بحيث تم على الصعيد الوطني نشر قانون بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 ابريل 2013، و افقت بموجبه حكومة المملكة المغربية على اتفاق إنشاء الأكاديمية.

وقد تضمن جدول أعمال الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد هيكلة أجهزة الاكاديمية، وكلمات رؤساء الوفود، ثم مناقشة حصيلة أنشطتها وبرامج عملها المستقبلية.

- شارك ممثلو الوزارة، في أشغال فرق العمل الدولية المفتوحة العضوية التابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا، والمعنية بالوقاية من الفساد، باسترداد الموجودات، بالتعاون الدولي وبآلية الاستعراض.

1.6- المشاركة في أشغال المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، 15 و16 أبريل 2018 بغداد:

شاركت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في أشغال المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، المنظم يومي 15 و16 أبريل 2018 بالعاصمة العر اقية بغداد، حول موضوع "مكافحة الفساد في خدمة أمن الإنسان والمجتمع". وقد تطرق المشاركون في هذا المؤتمر إلى سبل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية، وتقييم أداء الدول العربية من منظور

أشغال المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بتاريخ 15 و16 أبريل 2018 بغداد

المؤشرات الدولية المعنية بالفساد، ودراسة أحدث الابتكارات في مجال الوقاية من الفساد، فضلا عن توجيه استراتيجيات مكافحة الفساد نحو حماية أمن الإنسان والمجتمع.

1.7- يوم دراسي حول تعزيز نزاهة الأعمال بالمغرب:

يوم دراسي حول موضوع "تعزيز نزاهة الأعمال بالمغرب" نظمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الرباط 6 دجنبر 2018

ترأس السيد أحمد العمومري، الكاتب العام لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول موضوع "تعزيز نزاهة الأعمال بالمغرب"، وذلك يوم الخميس 6 دجنبر 2018، بالرباط، بحضور السيدة Nicola EHLERMANN، رئيسة مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، والسيد أحمد رحو، نائب رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM).

وقد شكل هذا اليوم الدراسي مناسبة لعرض حصيلة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد بالمملكة المغربية، ومناقشة المعايير الدولية المعتمدة في مجال تعزيز النزاهة بقطاع الأعمال، والمنصوص عليها في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد.

2. تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية

يكمن مضمون المشروع في رصد وتقييم أوقات العمل الرسمية بالإدارات العمومية عبر تحديد مفهوم الزمن الإداري والكشف عن مكوناته و أبعاده، وكيفية تمثله من طرف مختلف فئات الموظفين العموميين.

ويتحدد المشروع في فهم وإدراك ومعالجة مجموعة من الظواهر التي تلتصق بالإدارات العمومية، لاسيما أسباب وعوامل التغيب المشروع وغير المشروع عن العمل، بتعميق المعرفة بأصل المشكلة وجذورها، والتجليات المرتبطة بهدر الزمن الإداري.

وسيمكن إنجاح المشروع من وضع تصور متكامل من أجل ابتداع الحلول القانونية والرقمية والتخليقية قصد الحد من ظاهرة التغيب غير المشروع عن العمل وتدبير الزمن الإداري بسلاسة.

ويمكن اختزال مجمل الأهداف المرجوة من هذا المشروع فيما يلي:

- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في الإدارة العمومية من خلال تدبير الزمن الإداري بشكل مرن وسلس بما يساهم في توطيد وتدعيم قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية،

- تكريس أوقات العمل الرسمية لمزاولة المهام الوظيفية بكل فعالية ونجاعة، بما يجعل الزمن مكونا من مكونات المردودية الإدارية الخاضعة للتقييم،
- تغير السلوكيات والعقليات عبر إشاعة ثقافة وقيم وأخلاقيات المرفق العمومي، والسعي نحو المصلحة العامة بالإدارة العمومية.

ويمكن حصر منجزات الوزارة في هذا المجال، برسم سنة 2018 في:

- إنجاز التقرير السنوي العام المتعلق بتتبع ودراسة وتقييم مجهودات مختلف الإدارات العمومية لمحاربة التغيب غير المشروع عن العمل وإحالته على السيد رئيس الحكومة؛
- جمع وتحليل المعطيات الأساسية المكونة للتقرير التقييمي الشامل لمنظومة محاربة التغيب غير المشروع عن العمل، خلال فترة 2012-2017، ولمجهودات مختلف القطاعات الوزارية وكيفيات تطبيقها لهذه المنظومة وللمعيقات التي واجهتها؛
- العمل كذلك على إعداد الصيغة النهائية للعناصر المرجعية المتعلقة بمشروع دراسة ميدانية حول تدبير الزمن بالإدارة العمومية
- إعداد مشروع قانون حول الانقطاع غير المشروع عن العمل، سيحل في حالة اعتماده، محل القانون رقم 12,81 المتعلق بالاقتطاع من الأجور بسبب التغيب غير المشروع عن العمل، ويرمي إلى مراجعة مفهوم التغيب غير المشروع عن العمل وإدخال مقتضيات جديدة لتعزيز إجراءات محاربة هذه الظاهرة وفق ضمانات محددة ومنصفة، فضلا عن تعديل المرسوم التطبيقي للقانون المذكور.

3. تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات

يندرج هذا المشروع في سياق تفعيل أحكام ومقتضيات الدستور، لاسيما الفصل 27 منه، والذي ينص على "حق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات الموجودة بحوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام"، وذلك من أجل دعم وتعزيز الخيار الديمقراطي وتكريس دولة الحق والقانون وترسيخ مبادئ وأسس الجهوية الموسعة والشفافية في التدبير، وتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها.

ويرتكز المشروع، الذي يتقاطع مع التزامات المغرب الدولية، خاصة المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على صياغة برنامج مندمج ومتكامل لتعزيز انفتاح الإدارة العمومية على المواطن والمحيط المجتمعي.

وتتمثل أهم أهداف المشروع في:

وتميزت سنة 2018، بإصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات ذلك بعد استكمال دراسته على مستوى مجلسي البرلمان.

- إصدار القانون بالجريدة الرسمية العربية 6655 بتاريخ 12 مارس 2018.
- إصدار القانون بالجريدة الرسمية الفرنسية 6670 بتاريخ 3 ماي 2018.

وتمهيدا لتفعيل هذا القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ سنة بعد صدوره، تم وضع خارطة طريق، تهم الجوانب المتعلقة بالتحسيس والتكوين والحكامة وآليات التفعيل.

وقد تم عرض هذه الخارطة على أنظار شبكة الكتاب العامين للقطاعات الوزارية بتاريخ 23 ماي 2018.

وفي هذا السياق، يجري التنسيق مع بعض المنظمات الدولية كمنظمة اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمواكبة تفعيل التدابير المضمنة بخارطة الطريق.

كما تم توجيه رسالة إلى السيد رئيس الحكومة، لدعوة الأجهزة الممثلة بلجنة الحق في الحصول على المعلومات إلى تعيين أعضاء عنها.

ومواصلة للجهود المبذولة للتعريف بهذا القانون وتعميمه على نطاق أوسع، اتخذت سلسلة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى دعم التواصل والتحسيس بأهمية القانون وفوائده، بعد صدوره بالجريدة الرسمية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- تشكيل لجنة الحق في الحصول على المعلومات:

- تم توجيه رسالة إلى السيد رئيس الحكومة تحت عدد 3515 بتاريخ 26 شتنبر 2018 لدعوة الأجهزة الممثلة بلجنة الحق في الحصول على المعلومات بتعيين أعضاء عنها وتعيين ممثلين اثنين عن الإدارات العمومية وممثل عن المجتمع المدني ضمن هذه اللجنة، وكذا تكليف الجهاز الإداري للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بممارسة مهام مواكبة لجنة الحق في الحصول على المعلومات للقيام بمهامها؛
- توجيه رسالة إلى السيد رئيس الحكومة في شأن تعيين ممثل عن الإدارة بلجنة الحق في الحصول على المعلومات في شخص السيد الكاتب العام للوزارة.

ب- إعداد برنامج زيارات عمل للتبادل والدراسة لفائدة أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات:

- عقد اجتماع مع ممثلة اليونسكو بتاريخ 10 شتنبر 2018 و18 دجنبر 2018 لاعتماد وتفعيل مخطط عمل تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات؛
- إعداد دفتر تحملات تعيين خبير لإعداد برنامج تكويني المبرمج تنفيذه خلال شهر فبراير 2019؛
- عقد اجتماع مع ممثلة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية بتاريخ 10 أكتوبر 2018 لتنفيذ بعض العمليات المندرجة ضمن مخطط عمل تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات؛
- إعداد مشروع برنامج تعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية والتوافق حول الصيغة النهائية للبرنامج الممتد خلال الفترة نونبر 2018 -غشت 2020.

ج- تعيين وتكوين الأشخاص المكلفين بإتاحة المعلومات على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية:

- إصدار وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية للمنشور رقم 2 بتاريخ 25 دجنبر 2018 بتعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بتقديم المعلومات على مستوى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

د- تنظيم حملات تحسيسية للتعريف بقانون الحق في الحصول على المعلومات على نطاق واسع:

- المساهمة في اللقاء المنظم من طرف الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة بتاريخ 28 شتنبر 2018 بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات؛
- المساهمة في اللقاء المنظم من طرف الشبكة المغربية للحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 4 أكتوبر 2018 حول "تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات وآليات التتبع"؛
- المساهمة في البرنامج الإذاعي "أعطني رأيك" الذي تم بثه على أمواج الإذاعة الوطنية حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 17 أكتوبر 2018.

هـ- تنظيم لقاء تواصلي سنوي بمناسبة تخليد اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات:

نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في هذا الإطار، وبشراكة مع منصة الحق في الوصول إلى المعلومات يوما دراسيا حول موضوع:" الحق في الحصول على المعلومات من القانون إلى التنزيل" بتاريخ 23 نونبر 2018، بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط وذلك بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات.

يوم دراسي حول موضوع: " الحق في الحصول على المعلومات من القانون إلى التنزيل" 23 نونبر 2018، بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط.

وقد حضر هذا اللقاء كل من السيد عثمان الفردوس، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار، والسيد احمد العمومري، الكاتب العام لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وممثلي جمعيات المجتمع المدني وعدة مسؤولين وأكاديميين وممثلي جمعيات منصة الحق في الوصول إلى المعلومات.

وقد أوضح السيد أحمد العمومري الكاتب العام للوزارة في كلمة تلاها بالنيابة عن السيد الوزير، أن تنزيل مضامين هذا القانون من شأنه أن يسهم في الدفع بالمرافق العمومية لمراجعة وتحيين معطياتها وترسانتها القانونية، وكذا تحفيزها على إنتاج المعلومة، وعلى حسن استعمال التكنولوجيات الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أن إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات كان له وقع إيجابي على المملكة تمثل أساسا في:

- الانضمام الرسمي للمغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة "OGP" عقب استيفاء شروط الانضمام للمبادرة، والمتمثلة في شفافية الميزانية وسهولة الحصول على المعلومات والتصريح بممتلكات كبار الموظفين والمنتخبين وإشراك المواطنين في بلورة السياسات العمومية.

- استمرار تحسين ترتيب وتنقيط مؤشر إدراك الفساد، حيث انتقل تصنيف المغرب برسم سنة 2018 إلى المرتبة 73 من ضمن 180 دولة بحصوله على 43 نقطة على 100 بعدما كان مصنفا في المرتبة 81 خلال سنة 2017 بنقطة 40 على 100 وفي المرتبة 90 من أصل 176 دولة ب نقطة 37 على 100 سنة 2016 وبذلك فقد حسن المغرب ترتيبه بثمان (8) درجات مقارنة مع 2017 و17 درجة مقارنة مع 2016 أما على مستوى التنقيط فقد كسب المغرب ثلاث (3) نقط مقارنة مع 2017 وست (6) نقاط مقارنة مع 2016.

4. مخطط عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة

الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) هي مبادرة دولية جرى الإعلان عن إطلاقها خلال انعقاد أشغال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 سبتمبر 2011، وتضم حاليا 76 بلدا عضوا. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم الديمقراطية التشاركية بوضع المواطن في صلب اهتماماتها عبر تعزيز الشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، واستغلال التكنولوجيا الحديثة. كما تروم تمكين المواطنين من الولوج إلى المعلومة بكافة الطرق المتاحة ومن الاطلاع على الأنشطة الحكومية، وتسهيل مشاركتهم في اتخاذ القرار، والتعاون مع مختلف الفاعلين الحكوميين.

اجتماع لجنة الإشراف الوطنية المعنية بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتحة (OGP) بحضور خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الخميس 22 مارس 2018 بمقر الوزارة

وقد بذل المغرب، جهودا كبيرة لاستيفاء شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، حيث تم إعداد وتنفيذ عدة مشاريع ذات صلة، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية، والحصول على المعلومات، والنزاهة، والمشاركة المواطنة.

واستكمالا لهذه الجهود، تأسست لجنة وطنية معنية بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتحة (OGP)ضمت ممثلين عن القطاعات الوزارية والمجتمع المدني وهيئات الحكامة والقطاع الخاص، عهد إليها أعداد مخطط **عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة.**

واجتمعت لجنة الإشراف الوطنية المعنية بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتحة (OGP) بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بحضور خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، بتاريخ 22 مارس 2018، لتقديم النسخة المحينة من مشروع مخطط العمل الوطني المتعلق بالحكومة المنفتحة والتي تم إعدادها وفق منهجية تشاركية مع مختلف القطاعات الوزارية وممثلي المجتمع المدني.

كما تم خلال هذا اللقاء التباحث حول المراحل اللاحقة للانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتحة ولاسيما بعد استيفاء المغرب مؤخرا، لشروط الانضمام لهذه المبادرة بصدور قانون الحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018.

وفي سياق تفعيل انضمام المغرب إلى هذه الشراكة في أبريل 2018، على إثر **استيفاء المملكة المغربية لشروط ومعايير الانضمام، تم إعداد مخطط العمل للفترة الممتدة من غشت 2018 إلى غشت 2020، يتضمن ثمانية عشر (18) إجراء في**

مجالات الولوج إلى المعلومة، والنزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة، والتواصل والتحسيس بالحكومة المنفتحة، وهي كالتالي:

- تعزيز تحسيس المواطنين بالحق في الولوج إلى المعلومة
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين المكلفين بتوفير المعلومات في الإدارات العمومية
- إحداث وحدات إدارية مكلفة بتدبير الأرشيف وتدريب الموظفين في هذا الباب
- تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها
- وضع آليات لتبادل البيانات ذات صلة بالبيئة (المراصد الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة)،
- إحداث بوابة خاصة بالشفافية
- إحداث بوابة خاصة بالنزاهة
- وضع إطار يلزم الموظفين قانونا بنشر الخدمات العمومية
- تحسين بنيات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية
- تعزيز وتقوية آليات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها
- دعم شفافية الميزانية من خلال نشر التقارير ذات صلة بما يتماشى مع المعايير الدولية
- تنفيذ أحكام القانون التنظيمي رقم 13.130 المتعلق بقانون المالية والمرتبطة بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على الأداء
- إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة"
- تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي
- إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة
- دعم مشاركة المواطنين من خلال إمداد المجتمع المدني بآليات الديمقراطية التشاركية، وتعزيز إلمامه بها
- تسهيل ولوج المجتمع المدني إلى الوسائط السمعية والبصرية
- تنظيم حملة تواصلية للتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة على نطاق واسع، واطلاع المواطنين على التقدم المحرز في هذا المجال.

ويتم تنفيذ مخطط العمل طبقا لمقاربة منهجية تقوم على إشراك منظمات المجتمع المدني والأخذ بمقترحاته وأراءه في انسجام وتو افق مع المعايير والضو ابط المنصوص عليها في المبادرة.

وبرسم سنة 2018، يمكن تلخيص مجمل المنجزات في سياق تفعيل هذا الورش الكبير فيما يلي:

أ- إعداد النسخة النهائية لمخطط العمل:

- في أعقاب الإعلان الرسمي عن انضمام المملكة المغربية إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) يوم الثلاثاء 24 أبريل 2018، نظمت الوزارة عدة ورشات عمل مع وحدات التنسيق المركزية (مديرو المشاريع الساهرين على تنفيذ وتفعيل الالتزامات) خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى يوليوز 2018، بغية وضع اللمسات الأخيرة على بطاقات الالتزامات وفق النموذج المحدد من طرف المبادرة، مع التركيز على آثار كل التزام، وبرمجته، ومؤشرات تحقيقه.

- وقد تم إطلاع المجتمع المدني على النسخة النهائية لمخطط العمل في 7 يوليوز 2018، خلال لقاء عقدته جمعية تر انسبراسي المغرب (Transparency Maroc) لتمكين الأعضاء الناشطين في مجال الحكومة المنفتحة من الإدلاء بملاحظاتهم حوله. كما شكل هذا اللقاء فرصة للتباحث حول سبل تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، ودور هذا الأخير في تنفيذ وتقييم الالتزامات التي تضمنها.

- وفي نفس السياق، شارك وفد مغربي يتكون من ممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني في أشغال القمة العالمية للمبادرة التي انعقدت من 17 إلى 19 يوليوز 2018 بتبيليسي بجورجيا، بغية الاطلاع والإلمام بالممارسات الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة بصورة عامة، وفي مجال تعزيز دور المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم التزامات الشراكة بصورة خاصة.

وقد جرى تتويج المغرب بالقمة على إثر انضمامه إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP).

المغرب يتوج بتبليسي بجورجيا بانضمامه إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، 17- 19 يوليوز 2018

وبتاريخ 27شتنبر 2018، جرى اعتماد ونشر الصيغة النهائية لخطة العمل على الموقع الرسمي لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة: https://www.opengovpartnership.org/documents/morocco-action-plan-2018-2020 .

ب- وضع نظام إلكتروني لتتبع تنفيذ مخطط الحكومة المنفتحة وإعداد مخطط تواصلي وتحسيسي حول الحكومة المنفتحة بالمغرب:

- تنظيم ورشة حول مخطط التواصل المتعلق بالحكومة المنفتحة بالمغرب في 24 أبريل 2018 بحضور لجنة الإشراف وخبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)،
- إعداد النسخة الأولية للمخطط التواصلي والتحسيسي،
- عقد اجتماع مع لجنة التنفيذ حول المخطط التواصلي.

ج- تطوير البوابة الوطنية للشفافية:

- القيام بدراسة مقارنة لبعض الدول،
- القيام بزيارة عمل تقنية حول بوابة الشفافية لإسبانيا،
- إعداد دفتر التحملات الخاص بالبوابة،
- تطوير الفضاء الخاص بالحكومة المنفتحة،
- الشروع في تطوير الفضاء الخاص بطلب الولوج الى المعلومات.

د- تعزيز مشاركة المجتمع المدني :

- عرض خطة العمل على المجتمع المدني مع تحديد دوره في تنفيذ وتقييم الالتزامات بتاريخ 07 يوليوز 2018.
- إعداد تصور بخصوص حكامة ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب يأخذ بعين الاعتبار معايير مشاركة المجتمع المدني المحددة من طرف المبادرة،
- تنظيم عدة ورشات عمل لممثلي المجتمع المدني من أجل بلورة منهجية انتقاء الأعضاء الجدد في لجنة الاشراف،
- فتح باب الترشيح لانتقاء ممثلي المجتمع المدني بلجنة الاشراف الوطنية، والشروع في دراسة الترشحات من قبل لجنة مستقلة،

الدعامات الرئيسية
نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

1. صندوق تحديث الإدارة العمومية

أحدث صندوق تحديث الإدارة العمومية (FOMAP) بمقتضى المادة 36 من قانون المالية لسنة 2005 بهدف تشجيع وتحفيز المبادرات ذات الصلة بالمشاريع والأوراش الإصلاحية الرامية إلى تأهيل المرفق العمومي، والرفع من فعاليته ونجاعته، واستثمار التجارب الناجحة والاستفادة منها وتعميمها.

وتبلغ المساهمة المالية للصندوق 50% من الكلفة الإجمالية لكل مشروع حظي بموافقة اللجنة الوزارية، في حدود سقف 2.000.000 درهم.

وتتمثل الشروط الواجب توفرها لضمان استفادة المشاريع الإصلاحية من دعم الصندوق في التالي:

ولضمان استفادة أكبر عدد ممكن من القطاعات الحكومية من دعم الصندوق، تسهر الوزارة على تعبئة مختلف الفاعلين الحكوميين بغية التعريف بالصندوق والاطلاع على شروط الاستفادة من التمويل، وذلك وفق مقاربة تقوم أساسا على:

- تنظيم لقاء تواصلي سنوي لعرض الأوراش الإصلاحية ذات الأولوية،
- تنظيم ورشات عمل موضوعاتية حول منهجية إعداد المشاريع المقترحة للتمويل والأولويات المحددة،
- تنظيم لقاءات تأطيرية مع القطاعات الوزارية،
- انتقاء مشاريع قطاعية تندرج ضمن الأولويات السنوية،
- تقديم الدعم المالي للصندوق لتفعيل المشاريع الإصلاحية،
- مواكبة القطاعات الوزارية على مستوى الإنجاز.

ومن أجل النهوض بعمل الصندوق وتحديث مجالات تدخله، تم تحديد أولويات دعم جديدة تقترن بالتحولات الأربع التالية:

ويمكن إجمال المنجزات التي تحققت برسم سنة 2018 فيما يلي:

❖ انتقاء 13 مشروعا لفائدة 8 قطاعات وزارية تندرج ضمن المحاور التالية:

المحور	عدد المشاريع
تطوير الخدمات الإلكترونية	7
دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية	3
تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية	2
التبادل الإلكتروني للمعلومات	1

❖ مواصلة تتبع تنفيذ المشاريع القطاعية الممولة في إطار الصندوق:

المحور	عدد المشاريع
تطوير الخدمات الإلكترونية	10
تحسين استقبال المرتفقين بالإدارات العمومية	3
مكافحة الفساد	3
تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية	2

وتأتي هذه الاتفاقيات في سياق الجهود التي تبذلها الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قصد تفعيل برنامج تحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، واستثمار مختلف الآليات والدعامات الكفيلة بترجمة الإصلاحات المنشودة بشكل فعلي على مستوى القطاعات الوزارية بما يستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين والمقاولات ومن ضمنها صندوق تحديث الإدارة العمومية (FOMAP).

اتفاقيات شراكة في مجال تحسين الاستقبال بالمرافق العمومية وتنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الرباط 12 يناير 2018

اتفاقية شراكة في مجال تحديث وتحسين استقبال عائلات نزلاء المؤسسات السجنية، الرباط 19 يناير 2018

- ففي هذا الإطار، وقع السيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزير الصحة بالنيابة، على اتفاقيات شراكة في مجالي تحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية وتطوير الخدمات الادارية، وذلك يوم الجمعة 12 يناير 2018 بمقر الوزارة.

وتتمثل هذه الاتفاقيات في:

1- تحسين الاستقبال بمصلحة العمل الطبي الاجتماعي بالمستشفيات، والذي سيساهم في تحسين الخدمات الاجتماعية الاستشفائية المقدمة للمواطنين؛

2- تطوير نظام معلوماتي لتدبير الأدوية والمنتجات الصحية عبر تحسين ولوج مختلف الفاعلين إلى المعلومات ذات صلة بالأدوية والمنتجات الصحية على الصعيدين المركزي والجهوي؛

3- تحسين بنية الاستقبال بالموقع النموذجي بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس بمدينة الجديدة؛

4- تأهيل فضاء الاستقبال بمركز تسجيل السيارات بمدينة الرباط من خلال تدبير عمليات الإرشاد والتوجيه والانتظار والخدمات والشكايات، فضلا عن الفضاء الخارجي الخاص بأماكن ركن السيارات والدراجات، مع تحديد أماكن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- كما وقع كل من السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج يوم 19 يناير 2018، على اتفاقية شراكة بين الوزارة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تهم مشروع تحديث وتحسين استقبال عائلات نزلاء المؤسسات السجنية - بالسجن المحلي بعين السبع، الدار البيضاء.

ويهدف هذا المشروع الممول من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية (FOMAP) إلى تحسين بنية وظروف وجودة استقبال زوار نزلاء المؤسسات السجنية، والتقليص من مدة انتظارهم، وتعزيز أمن إدارة السجون. وسيتم تنفيذ هذا المشروع عبر اتخاذ عدة إجراءات تشمل إعداد وتفعيل نموذج للاستقبال، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي المؤسسات السجنية لاكتساب معارف ومهارات في مجال الاستقبال، وكذا تنظيم حملات تواصلية بغية تعميم هذا المشروع على الوحدات السجنية.

- وقع السيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد عزيز الرباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، يوم 26 يناير 2018 بمقر الوزارة، على اتفاقية شراكة بخصوص مشروع تطوير الخدمات العمومية المقدمة من طرف قطاع الطاقة والمعادن.

وبموجب هذه الاتفاقية، التي تهدف إلى تطوير الولوج إلى الخدمات العمومية ورقمنتها، وتجويد الخدمات التي يقدمها قطاع الطاقة والمعادن، سيتم العمل على الرفع من نسبة الخدمات المرقمنة التي يقدمها القطاع إلى 100%، وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الموضوعة على الخط إلى خمسين (50) خدمة، وتخفيض أجل معالجة وتقديم الخدمات العمومية بنسبة 50%، بالإضافة إلى تقليص عدد التنقلات التي يقوم بها المواطنون للحصول على الخدمات التي يقدمها القطاع بنسبة 50%.

توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، ووزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، لتطوير الخدمات العمومية المقدمة من طرف قطاع الطاقة والمعادن، الرباط 26 يناير 2018

التوقيع على اتفاقيتي شراكة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الرباط 13 أبريل 2018

- كما ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد عبد الأحد فاسي فهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مراسيم توقيع اتفاقيتي شراكة بين الوزارتين وذلك يوم الجمعة 13 أبريل 2018.

وتشمل هاتين الاتفاقيتين مشروعين استفادا من الدعم التقني والمالي للوزارة من خلال صندوق تحديث الإدارة العمومية، واللذين يتمثلان في إعداد وتنفيذ خطة للتواصل حول استراتيجية الوقاية من مخاطر الرشوة ومحاربتها في قطاعي التعمير والعقار، ووضع ونشر دلائل بالمساطر ودلائل مرجعية خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الإدارات والمصالح المكلفة بمجالات التعمير والعقار.

ويهدف هذين المشروعين إلى تحسيس المواطنين بإجراءات التبليغ عن الفساد في مجال التعمير والعقار بالإضافة إلى حماية الشهود والمبلغين عن الفساد، وكذا تبسيط المساطر المتعلقة بالخدمات التي يقدمها هذا القطاع بوضعها على الخط على شكل دلائل ووسائط توضيحية بغية ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص للولوج الى المعلومة وتعزيز الشفافية.

- وقع السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM)، يوم الجمعة 30 نونبر 2018، بمقر الوزارة، اتفاقية شراكة بين الوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لإدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية وتقوية حضورها بالإدارات العمومية.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى الاستفادة من دعم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات الترجمة، والخبرة والاستشارة، والتكوين، من أجل تفعيل وتقوية إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية وكذا تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية بغية الرفع من جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين.

مراسيم توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
30 نونبر 2018، بمقر الوزارة

2. الشبكات التنسيقية للقطاعات الوزارية

أ- شبكة الكتاب العامين للقطاعات الوزارية.

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يوم الأربعاء 23 ماي 2018، بالرباط، اجتماعا لشبكة الكتاب العامين للقطاعات الوزارية. وقد تداول المشاركون في هذا اللقاء التنسيقي، في مخطط العمل الذي تم إعداده لتفعيل توصيات الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، الذي انعقد بقصر المؤتمرات بالصخيرات يوم 27 فبراير 2018.

ويروم هذا المخطط، الذي يمتد على مدى أربع سنوات، إلى الرفع من أداء شاغلي الوظيفة العمومية العليا من خلال مجموعة من الإجراءات ترتكز على ثلاث محاور رئيسية، تتمثل في الولوج إلى المناصب العليا، ومهننة الوظيفة العمومية العليا، والتعاقد والتقييم.

كما ناقش المشاركون، المخطط الإجرائي من أجل تسريع وتيرة تفعيل مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات التي توجد بحوزة الإدارات والمؤسسات المكلفة بمهام المرفق العام، والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018. وقد خلص المشاركون إلى ضرورة وضع جدولة زمنية لتنزيل هذا القانون بالتعاون مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين.

وقد عرف هذا الاجتماع تقديم السيد جامع بيضا، مدير مؤسسة أرشيف المغرب، لعرض حول الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي بالإدارات العمومية الذي يهدف إلى إرساء قواعد وأسس متينة لضمان تدبير أمثل وعقلاني للأرشيف العمومي على الصعيد الوطني.

وقد تم توزيع هذا الدليل على كل المشاركين في اللقاء، للاطلاع على الآليات الجديدة في تدبير الأرشيف العمومي من طرف المؤسسة.

وعلى هامش هذا اللقاء، وقع كل من السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال على اتفاقية شراكة، تتعلق بمشروع لوزارة الثقافة والاتصال حول "البرنامج المعلوماتي لتسيير دعم الجمعيات ومنظمي التظاهرات والمهرجانات الثقافية". وتأتي هذه الاتفاقية في سياق الجهود التي تبذلها وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتشجيع مشاريع التحديث بالقطاعات الوزارية، من خلال صندوق تحديث الإدارة العمومية.

مراسيم التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، ووزارة الثقافة والاتصال تتعلق بمشروع "البرنامج المعلوماتي لتسيير دعم الجمعيات ومنظمي التظاهرات والمهرجانات الثقافية" ، الرباط 23 ماي 2018

ب- شبكة المفتشين العامين للوزارات

تعتبر شبكة المفتشين العامين للوزارات آلية من آليات التتبع والتنسيق وتبادل المشورة في شأن البرامج والمشاريع المقترحة في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وذلك من أجل تحسين جودة الخدمات، وكذا مواصلة تفعيل الأدوار المنوطة بالمفتشيات العامة للوزارات.

ويحدد المرسوم رقم 2.11.112 بتاريخ 23 يونيو 2011 في شأن المفتشيات العامة للوزارات، المهام المسندة للمفتشيات العامة للوزارات، لتشمل المراقبة والتحري والتفتيش وتدعيم الأخلاقيات، والتدقيق، وتقييم النتائج، فضلا عن القيام بمهمة التنسيق والتواصل والتتبع مع مؤسسة الوسيط، والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وقد عقد اللقاء الأول لشبكة المفتشين العامين للوزارات في إطار سلسلة من اللقاءات التي نظمت في كل من مدن سلا ومراكش والرباط للتداول حول الوضعية الراهنة للإدارة العمومية والرؤيا المستقبلية للإصلاح.

وفي تدخله، ذكر السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية، بما جاء في الخطاب الملكي السامي من رسائل قوية اتجاه كل المعنيين بإصلاح الإدارة العمومية، تبتدئ بالتذكير بجوهر عمل المؤسسات والمتمثل في خدمة المرتفق، مرورا بالدعوة الى بذل الجهود المتواصلة لتطوير جودة الخدمات وجعلها في مستوى تطلعات و انتظارات المرتفقين مواطنين خواص أم مقاولات، فضلا عن العناية اللازمة بتأهيل الرأسمال البشري وتثمين ما تزخر به الإدارة العمومية من كفاءات وقدرات.

وخلال هذا الاجتماع التنسيقي قدم السيد الوزير عرضا حول برنامج اصلاح الادارة برسم 2017-2021 وآليات تنفيذه.

كما ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، لقاء دراسيا خصص لتقديم كل من تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم منظومة الوظيفة العمومية بالمغرب والتقرير السنوي لمؤسسة الوسيط، بحضور مسؤولين عن المؤسستين بالإضافة إلى شبكتي المفتشين العامين ومديري الموارد البشرية لمختلف الإدارات العمومية، وذلك يوم الأربعاء 3 يناير 2018، بمركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بحي الرياض-بالرباط.

ويأتي هذا اللقاء، تماشيا مع الفلسفة التي حكمت طريقة اشتغال وتفكير الوزارة في أداء مهامها، وفي تصورها للإصلاح الإداري، وهي الطريقة المؤسسة على مقاربة تشاركية، مع مختلف الوزارات والمؤسسات والشركاء بهدف المساهمة في إرساء دعائم وظيفة عمومية تضع المواطن في مقدمة اهتماماتها و انشغالاتها.

وقد تم خلال هذا اللقاء، تقديم تقرير المجلس الأعلى حول تقييم منظومة الوظيفة العمومية، والذي رصد عدة اختلالات همت مجموعة من المستويات، كتباين التوزيع الجغرافي لأعداد الموظفين، وارتفاع كتلة الأجور بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للدولة. بالإضافة إلى عرض قدمه ممثل مؤسسة الوسيط حول الحصيلة السنوية للمؤسسة،

وتميز هذا اللقاء بنقاش جاد وعميق، خص بالأساس أهم الملاحظات والتوصيات القيمة الواردة في هذين التقريرين، وذلك للاستناد عليهما في إغناء تصور الوزارة بخصوص إصلاح منظومة الوظيفة العمومية، لجعلها وظيفة عمومية حديثة في خدمة المواطن.

ج- شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية.

انعقد بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، اجتماع لشبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية، مع خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ومن الدول الأقران من ألمانيا والمملكة المتحدة، وذلك يوم الخميس 22 مارس 2018.

وقد عرف هذا الاجتماع تقديم عروض ومداخلات تمحورت حول نماذج مواثيق ذات صلة بالتواصل المؤسساتي، كما شكل مناسبة لتبادل الخبرات والتجارب في مجال الممارسات الجيدة والمبادرات المبدعة، قصد وضع أسس ميثاق للتواصل المؤسساتي بين مختلف القطاعات الوزارية، وبين القطاعات الحكومية والمواطن، يرتكز على شفافية الرسائل التواصلية، ويضمن إشراك مختلف الفاعلين في مختلف أوراش التنمية بغية النهوض بالمرفق العمومي، والرفع من فاعلية الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشبكة تعد فضاء للحوار والتشاور وتبادل الرأي بين مختلف الفاعلين في مجال التواصل العمومي، حيث انعقدت اجتماعات دورية خصصت لمأسسة الشبكة ودراسة عناصر الاستبيان الذي أعدته الوزارة بتعاون مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تشخيص وتحليل الوضعية الراهنة للتواصل المؤسساتي بالقطاعات الوزارية، والذي تمت دراسة نتائجه خلال دورة تكوينية حضرها أعضاء الشبكة بكازيرتا-إيطاليا.

اجتماع شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية،
الخميس 22 مارس 2018 بمقر الوزارة

3. التعاون الدولي

تسهر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على تمتين آليات الشراكة وتقوية أواصر التعاون الدولي مع دول شقيقة وصديقة، ومع هيئات ومؤسسات ومنظمات دولية و إقليمية ذات اختصاصات مماثلة لدعم ومواكبة مختلف المشاريع والأوراش الإصلاحية. وترتكز هذه الآليات أساسا على بناء القدرات، وتكوين الأطر وتبادل الخبرات والتجارب، ودعم التعاون جنوب-جنوب مع البلدان الإفريقية، في إطار الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول، بما يساهم في تعزيز حضور وإشعاع المملكة المغربية على الصعيدين الدولي والجهوي.

ويتم تفعيل مختلف الأنشطة والبرامج ذات الصلة بالتعاون الدولي عبر الخطوات التالية:

1.2 - تطوير التعاون الثنائي

عملت الوزارة، برسم سنة 2018، على تمتين وتوسيع ومواصلة تنفيذ مجالات التعاون الثنائي من خلال:

مواصلة تنفيذ برنامج التعاون مع المملكة الإسبانية

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيد "رياكاردو دياز هوشليتنر رودريغيز"، سفير المملكة الإسبانية بالرباط، افتتاح أشغال الندوة التكوينية التي نظمتها الوزارة حول الحكومة المنفتحة، بحضور أعضاء لجنة الإشراف، وذلك يومي 23 و24 يناير 2018 بمقر الوزارة.

افتتاح أشغال الندوة التكوينية التي نظمتها الوزارة حول الحكومة المنفتحة بحضور أعضاء لجنة الإشراف، يومي 23و24 يناير 2018

وخلال هذه الندوة، أكد السيد السفير على العلاقات المتميزة والشراكة التي تجمع المملكتين المغربية والإسبانية، وأشاد بالعمل الذي قامت به الوزارة لإعداد مخطط عمل الحكومة المنفتحة بالمغرب.

من جهته، ذكر السيد الوزير بالمسار الذي انخرط فيه المغرب للانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، بهدف تدعيم المكتسبات المحققة في مجالات الشفافية، والنزاهة، والديمقراطية التشاركية.

وتندرج هذه الدورة التكوينية في إطار تنفيذ بروتوكول التعاون بين المغرب وإسبانيا، حيث تم، في هذا الصدد، بلورة مخطط عمل بين الطرفين برسم 2017-2018، يروم تبادل الخبرات والتجارب، وتنظيم دورات تكوينية بكل من الرباط ومدريد ذات صلة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

التعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في مجال التنمية

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والسيدة إلينا كولادو (Elena COLLADO)، كاتبة الدولة المكلفة بالوظيفة العمومية بالمملكة الإسبانية، اجتماع لجنة الإشراف والتتبع المعنية "بمشروع دعم تحديث الوظيفة العمومية"، وذلك يوم الثلاثاء 8 ماي 2018 بمقر الوزارة.

ويندرج هذا المشروع في إطار تفعيل البرتوكول الإداري للتعاون الموقع بتاريخ 8 يوليوز 2015 بالرباط، بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في مجال التنمية، يهدف إلى وتبادل الخبرات والتجارب في مجال توحيد مباريات التوظيف، ومراجعة منظومة الوظيفة العمومية العليا.

مراسيم التوقيع على الإعلان المشترك بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وكتابة الدولة المكلفة بالوظيفة العمومية بالمملكة الإسبانية، 8ماي 2018 بمقر الوزارة

وقد اختتم هذا الاجتماع بالتوقيع على الإعلان المشترك بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وكتابة الدولة المكلفة بالوظيفة العمومية، تعهدا فيه الطرفان بمواصلة وتكثيف التعاون في مجالات الحكومة المنفتحة والإدارة الرقمية ومكافحة الفساد والولوج إلى المعلومة وإصلاح منظومة الوظيفة العمومية.

التوقيع على مذكرة تفاهم مع منتدى الاتحادات الفيدرالية بكندا.

وقع السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يوم الثلاثاء 25 شتنبر 2018، بمقر الوزارة، مع السيد روباك شاتوبادياي (Rupak Chattopadhyay)، الرئيس المدير العام لمنتدى الاتحادات الفيدرالية بكندا (Forum des Fédérations)، مذكرة تفاهم تروم وضع إطار للتعاون بين الطرفين حول مشروع تمكين المرأة من الريادة، وتأهيلها لتقلد مناصب القيادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأردن وتونس والمغرب.

مراسيم التوقيع على مذكرة التفاهم مع منتدى الاتحادات الفيدرالية بكندا، 25 شتنبر 2018 بمقر الوزارة

ويهدف هذا المشروع، الممول من طرف الحكومة الكندية، إلى تبادل الخبرات والتجارب، والممارسات الجيدة، وتوفير الدعم المالي والتقني، من أجل إرساء الأدوات والآليات الكفيلة بمأسسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من دورها الريادي بالإدارات العمومية.

توقيع اتفاقية تعاون مع سفير المملكة البلجيكية بالمغرب

وقع السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، مع السيد (Marc TRENTESEAU) سفير المملكة البلجيكية بالمغرب، اتفاقية تعاون تروم تعزيز كفاءات الموظفات والموظفين على المستوى المركزي والمحلي في مجال التحول الرقمي.

مراسيم التوقيع على اتفاقية تعاون مع سفير المملكة البلجيكية بالمغرب

تنظيم دورات تكوينية في معاهد دولية

تم برسم سنة 2018 مشاركة أطر مغربية في دورات تكوينية في معاهد دولية، من بينها المدرسة الوطنية للإدارة بفرنسا، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وأكاديمية الحكامة الجيدة بألمانيا، والأكاديمية الصينية للحكامة، وسنغافورة.

بلدان الاستقبال	عدد الموظفين المستفيدين
فرنسا	35
الكويت	21
ألمانيا	05
الصين	02
سنغافورة	02
المجموع	65

وتسعى الوزارة من خلال هذه التداريب إلى:

- رفع كفاءة موظفي الدولة وإعدادهم علمياً وعملياً لتحمل مسؤولياتهم وممارسة صلاحياتهم على نحو يكفل النهوض بمستوى الإدارة ويدعم قواعد التنمية الإدارية،
- دعم جهود الإصلاح الإداري،
- تقديم المشورة في المجالات الإدارية التي تعرضها عليها القطاعات الوزارية،
- إثراء الفكر الإداري عن طريق التأليف وإجراء البحوث والدراسات الإدارية وترجمة الأعمال العلمية المتميزة ذات الصلة بالتنمية الإدارية.

2.2 - دعم التعاون جنوب-جنوب

في هذا الإطار قامت الوزارة برسم سنة 2018، بإطلاق مجموعة من البرامج لإعطاء دفعة قوية للتعاون جنوب-جنوب، يمكن إجمالها فيما يلي:

- التوقيع على مذكرات تفاهم مع كل من السودان والإمارات العربية المتحدة وفلسطين والكونغو الدمقراطية؛

مذكرة التفاهم الموقعة برسم سنة 2018	تاريخ التوقيع
مذكرة تفاهم بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة	16 أبريل 2018
مذكرة تفاهم مع ديوان الموظفين العام بدولة فلسطين	02 ماي 2018
مذكرة تفاهم في مجال الوظيفة العمومية وتحديث الادارة العمومية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرتغال	21 يونيو 2018
مذكرة تفاهم للتعاون في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية	21 يونيو 2018
مذكرة تفاهم بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووكالة الدولة للخدمات العمومية والابتكارات الاجتماعية بجمهورية أذربيجان	21 يونيو 2018
مذكرة تفاهم في مجال الموارد البشرية وبناء القدرات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية السودانية	21 يونيو 2018

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مراكش 21 يونيو 2018

مذكرة تفاهم في مجال الموارد البشرية وبناء القدرات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية السودانية، مراكش 21 يونيو 2018

مذكرة تفاهم بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووكالة الدولة للخدمات العمومية والابتكارات الاجتماعية بجمهورية أذربيجان، مراكش 27 يونيو 2018

مذكرة تفاهم في مجال الوظيفة العمومية وتحديث الادارة العمومية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرتغال، مراكش 21 يونيو 2018

- اقتراح التوقيع على مذكرات تفاهم وبرامج عمل مع مجموعة من الدول من بينها ليبيريا وغامبيا ونيجيريا والكونغو براز افيل والموزمبيق والكوت ديفواروليسوتو؛
- تنظيم زيارات عمل لمجموعة من الوفود الإفريقية (الكوت ديفوار، السنغال، جمهورية الكونغو الدمقراطية، الموزمبيق...).

3.2- تعزيز التعاون المتعدد الأطراف مع المنظمات الدولية المختصة

يهدف التعاون المتعدد الأطراف من خلال عقد شراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية المختصة في مجال الإدارة والحكامة العمومية، إلى تعزيز إشعاع المملكة المغربية على المستويين الدولي والجهوي، وكذا تحديد موقع المغرب كمرجع من أجل تعزيز القدرات.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

في إطار الشراكة المتميزة التي تجمع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تشكل أرضية لتبادل أفضل الممارسات والتجارب في مجال إصلاح الإدارة وتقريبها من المواطنين، تم برسم سنة 2018 تحقيق المنجزات التالية:

- توطيد أواصر التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في المجالات ذات الصلة بالحكومة المنفتحة، والتواصل العمومي، والحق في الحصول على المعلومات؛
- إعداد برنامج عمل بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) لتفعيل "صندوق التحول (Fond de Transition) ؛
- إعداد النسخة النهائية للتقرير المتعلق بتشخيص النزاهة «Scan d'intégrité» في إطار تفعيل البرنامج القطري (Programme-pays)، الموقع مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

وعلى هامش اللقاء الذي نظم يوم 11 يوليوز 2018 حول موضوع "جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بالمغرب"، أجرى السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، مباحثات ثنائية مع السيدة ماري كيفينيمي (Mari Kiviniemi)، الأمينة العامة المساعدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) همت سبل تعزيز أواصر التعاون بين الوزارة والمنظمة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، لاسيما مشروع تشخيص النزاهة (Scan d'Intégrité)، والحكومة المنفتحة، ومبادرة الحكامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA-OCDE)، وكذا مشاركة المغرب في أشغال لجنة الحكامة العمومية (PGC)، و انخراطه في الآليات القانونية لهذه المنظمة.

وبهذه المناسبة، أشاد السيد الوزير، بالدور الذي تلعبه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إنجاز التقارير ذات الصلة باختصاصات الوزارة، وتشمل مجالات النزاهة والحكومة المنفتحة والتواصل العمومي.

والجدير بالذكر، أن هذه المنظمة تعمل بتنسيق مع مختلف الفاعلين من قطاعات وزارية وهيئات الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على تشخيص الوضعية الراهنة وإعداد التوصيات، وكذا مواكبة الوزارة في تنزيل وتفعيل هذه التوصيات.

مراسيم افتتاح المؤتمر الإقليمي الأول لتقديم الخدمات في بلدان جوار الاتحاد الأوروبي بشراكة مع برنامج "SIGMA". نونبر 2018 بمراكش

كما ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، مراسيم افتتاح المؤتمر الإقليمي الأول لتقديم الخدمات في الجوار الأوروبي الجنوبي، الذي انعقد حول موضوع: "إدارة من أجل المواطنين والمقاولات"، وذلك بشراكة مع برنامج "SIGMA"، المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والاتحاد الأوروبي، حيث أوضح السيد الوزير خلال الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة، أن الوزارة وضعت برنامج عمل يرتكز على أربعة تحولات أساسية لإصلاح الإدارة، مؤكدا أن الوزارة في إطار سعيها لترسيخ النزاهة والشفافية بالإدارات العمومية، تنكب على تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات بهدف تخليق الحياة العامة، كما تسهر على الإنصات لانشغالات المواطن وشكاياته بغية تحسين علاقة الإدارة بالمواطن واستعادة ثقته بها.

اللجنة الأوربية للديمقراطية والقانون "لجنة البندقية"

نظمت الوزارة بتعاون مع اللجنة الأوربية للديمقراطية والقانون (لجنة البندقية – Commission de Venise)، دورة تكوينية حول موضوع: "تحسين علاقة الإدارة بالمواطن: ضرورة ديمقراطية"، وذلك يوم الإثنين 23 أبريل 2018 بالرباط، ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، أشغال افتتاحها.

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي امتدت إلى غاية 26 أبريل 2018، في إطار مشروع "Campus Unidem Maroc"، الذي يحتضنه المغرب، وتم إعداده بشراكة بين لجنة البندقية ووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بغية دعم وتطوير قدرات العنصر البشري بالوظيفة العمومية في مجالات إرساء دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، والدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

كما يشكل هذا المشروع، نموذجا للعلاقات الثنائية التي تجمع المملكة المغربية بمجلس أوروبا ولجنة البندقية من أجل تدعيم سياسة الانفتاح والتحديث، ومواكبة الجهود الرامية إلى تعزيز دولة الحق والقانون، ودعم التنمية البشرية، وتكريس مبادئ المشاركة والتعددية والشفافية، ومكافحة الفساد.

أشغال افتتاح دورة تكوينية بتعاون مع اللجنة الأوربية للديمقراطية والقانون حول موضوع: "تحسين علاقة الإدارة بالمواطن: ضرورة ديمقراطية" يوم 23 أبريل 2018، بالرباط.

وفي كلمته بمناسبة افتتاح أشغال هذه الدورة التكوينية التي حضرها خبراء من أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أوضح السيد الوزير، أن حصيلة علاقات التعاون الثنائية بين المملكة المغربية ومجلس أوروبا تتميز بالإيجابية، حيث تندرج الدينامية التي تعرفها هذه الشراكة في إطار سعي المغرب المستمر للانضمام إلى مختلف الاتفاقيات المنبثقة عن مجلس أوروبا، إذ يشارك المغرب بشكل فعال ومنتظم في مختلف الأنشطة التي تنظمها الهيئات التابعة لمجلس أوروبا، لاسيما لجنة البندقية، وقد تم تحديد مجالات التعاون الرئيسية على هامش مشاورات عقدت على أعلى مستوى ومشاورات أخرى تقنية عقدتها السلطات المغربية مع مجلس أوروبا.

المركز الافريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)،

- **انعقاد المجلس التنفيذي الاستثنائي:**

عقد المركز الافريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)، الذي يضم الوزراء المكلفين بالإدارة والوظيفة العمومية في إفريقيا، يوم الأربعاء 31 يناير 2018 بالرباط، اجتماع مجلسه التنفيذي في دورة استثنائية. برئاسة السيد محمد بنعبد القادر وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ورئيس المجلس الإداري للكافراد.

وقد انعقد هذا المجلس الاستثنائي تنفيذا لقرار المجلس الإداري المتعلق بمراجعة قوانين المركز من أجل تجديده بما يمكنه من الاستجابة للحاجيات الملحة للدول الإفريقية في مجالات تقوية الكفاءات والحكامة الجيدة. حيث أكد السيد الوزير في معرض كلمته الافتتاحية، بأن الكافراد مدعو إلى دعم نمو البلدان الأفريقية من خلال مساعدتها على بناء القدرات المؤسساتية وتحديث الخدمة العمومية و إيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجهها الإدارات العمومية بهذه الدول.

وتجدر الإشارة أنه تم إحداث المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد) بمبادرة من المغفورله صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، حيث تمت في سنة 1962 المصادقة بالإجماع وبتأكيد من عشر (10) دول على القرار الذي قدمته الحكومة المغربية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام لليونسكو الذي أرسى القواعد الأولية للكافراد كمنظمة دولية إفريقية، تعنى بالدراسات والإستشارات العلمية المتعلقة بالتنمية الإدارية في الدول الإفريقية.

انعقاد المجلس التنفيذي الاستثنائي للكافراد برئاسة السيد محمد بنعبد القادر وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ورئيس المجلس الإداري للكافراد ، الأربعاء 31 يناير 2018 بالرباط

- **تنظيم ندوة حول موضوع "دور القيادة في سلسلة إصلاح وتحديث الإدارات العمومية على ضوء مبادئ الحكامة العمومية المسؤولة":**

نظم المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء "كافراد" والمدرسة الوطنية العليا للإدارة، ندوة حول موضوع "دور القيادة في سلسلة إصلاح وتحديث الإدارات العمومية على ضوء مبادئ الحكامة العمومية المسؤولة"، وذلك من 29 إلى 31 يناير 2018.

وقد ترأس افتتاح هذه الندوة السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، ورئيس المجلس الإداري للمركز الإفريقي للتدريب والبحث للإداري للإنماء "كافراد"، والسيد ستيفان موني موا ندجو، المدير العام للمركز، والسيد رشيد المليانى، مدير المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

ندوة حول موضوع "دور القيادة في سلسلة إصلاح وتحديث الإدارات العمومية على ضوء مبادئ الحكامة العمومية المسؤولة"، 29- 31 يناير 2018 بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة

وأوضح السيد الوزير، في كلمته أن المغرب انخرط في سلسلة من الإصلاحات المهيكلة طبقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خاصة ما يتعلق بالإطار التشريعي الجديد المهيكل لمنظومة الوظيفة العمومية، وتفعيل منهجية تعتمد على الوظيف والكفاءات، وتقييم الأداء، وتعزيز التكوين المستمر، والرفع من مهنية الموظفين.

وقد عرفت أشغال هذه الندوة مشاركة عدد من المسؤولين والخبراء، يمثلون مختلف البلدان والمؤسسات الإفريقية، والذين أجمعوا على أهمية ودور القيادة في سلسلة إصلاح وتحديث الإدارات العمومية على ضوء مبادئ الحكامة العمومية المسؤولة.

- **انعقاد الدورة الرابعة عشر (14) للمنتدى الإفريقي لتحديث الادارة العمومية ومؤسسات الدولة:**

نظمت وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية بتعاون مع المركز الافريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء "كافراد" الدورة الرابعة عشر (14) للمنتدى الإفريقي لتحديث الادارة العمومية ومؤسسات الدولة حول موضوع: "تحويل الحكامة لتحقيق أمثل لأهداف التنمية المستدامة"، بتاريخ 21 يونيو 2018 بمراكش، وذلك على هامش انعقاد الدورة السادسة والخمسين (56) للمجلس الإداري لـ"كافراد".

فعاليات الدورة الرابعة عشر (14) للمنتدى الإفريقي لتحديث الادارة العمومية ومؤسسات الدولة مراكش 21 يونيو 2018

وعرف هذا المنتدى الذي انعقد بالموازاة مع منتدى الأمم المتحدة للخدمة العمومية المنعقد بمراكش خلال الفترة من 21 إلى 23 يونيو 2018 تخليدا لليوم الأممي للوظيفة العمومية، مشاركة السادة وزراء إصلاح الادارة والوظيفة العمومية والحكامة للدول الافريقية ومندوبي الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الكافراد، ومسؤولي مؤسسات التكوين والبحث في مجال الإدارة العمومية، وكذا ممثلي المؤسسات الجهوية والدولية المختصة.

وتوج هذا المنتدى بتقديم الجائزة الإفريقية للخدمات العمومية في نسختها الثالثة، والتي تهدف إلى تشجيع البلدان الإفريقية على المزيد من الابتكاروالمبادرات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

مراسيم تقديم الجائزة الإفريقية للخدمات العمومية في نسختها الثالثة، مراكش 21 يونيو 2018

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA)

- **منتدى الأمم المتحدة للخدمة العمومية:**

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA)، منتدى الأمم المتحدة للخدمة من 21 إلى 23 يونيو 2018 بمراكش، احتفالا بيوم الأمم المتحدة للخدمة العمومية، وذلك حول موضوع "تحويل الحكامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

السيد الوزير محمد بنعبد القادر والسيد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني يفتتحان أشغال منتدى الأمم المتحدة للخدمة العمومية المنظم بمراكش من 21 إلى 23 يونيو 2018، احتفالا بيوم الأمم المتحدة للخدمة العمومية

وقد ناقش المنتدى كيفية تغيير طريقة تنظيم الحكومات والمؤسسات والإدارات العمومية والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجعلها فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة كما هو محدد في "الهدف 16" من أهداف التنمية المستدامة. وعلى مدى ثلاثة أيام، تمكن المشاركون من مناقشة القضايا والممارسات الجيدة، فضلا عن استراتيجيات ومناهج الإدارة المبتكرة. كما تم خلال المنتدى أيضا، عرض مبادرات الفائزين لعام 2018 في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العمومية، التي تم تتويجها خلال حفل توزيع الجوائز في اليوم الأخير من هذا المنتدى.

فعاليات منتدى الأمم المتحدة للخدمة العمومية المنظم بمراكش من 21 إلى 23 يونيو 2018، احتفالا بيوم الأمم المتحدة للخدمة العمومية

وقد شارك في هذا المؤتمر أكثر من 600 مشارك دولي و إقليمي، بمن فيهم ما يزيد عن 40 وزيرا بالإضافة إلى كبار المسؤولين الحكوميين ومندوبي القطاعات العمومية المكلفين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب رؤساء البلديات وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية والإقليمية.

حفل استقبال السادة السفراء الأفارقة المعتمدين بالرباط لتهنأة الدول الفائزة بالجائزة الإفريقية للخدمات العمومية، الجمعة 13 يوليوز 2018

ولتهنئة الدول الفائزة بالجائزة الإفريقية للخدمات العمومية 2018، ويتعلق الأمر بالجزائر والسودان والنيجر والبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار ومدغشقر وغانا، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، برئاسة السيد محمد بنعبد القادر، حفلا لاستقبال السادة السفراء الأفارقة المعتمدين بالرباط وذلك يوم الجمعة 13 يوليوز 2018.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (OADA)

- **انعقاد الدورة العادية (107) للمجلس التنفيذي للمنظمة:**

شارك السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، في اجتماع الدورة العادية (107) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وذلك يوم الأحد 29 أبريل 2018 بالقاهرة بجمهورية مصر العربية، بحضور السادة وزراء الوظيفة العمومية ورؤساء الوفود للدول العربية الأعضاء في المجلس التنفيذي لهذه المنظمة.

وقد تمحورت أشغال هذه الدورة حول تنفيذ القرارات السابقة للمجلس التنفيذي، ومناقشة مجموعة من التقارير المتمثلة في تقرير إنجازات المنظمة برسم سنة 2017، وتقرير الحسابات الختامية والقوائم المالية للمنظمة، وتقرير مدقق للحسابات وتقرير المراقب الداخلي وكذا تقرير هيئة الرقابة والتدقيق الخارجية عن أعمال المنظمة لسنة 2017.

كما صادق المجلس على المشروع النهائي لتعديل اتفاقية إنشاء المنظمة ومشروع ميزانية سنتي 2019 و2020، ووافق كذلك من حيث المبدأ على فكرة إطلاق جائزة باسم المنظمة في مجال التنمية الإدارية لتشجيع الممارسات والتجارب الإدارية الناجحة.

وبهذه المناسبة، أشاد السيد الوزير بحجم إنجازات المنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال سنة 2017، حيث تمكنت المنظمة من تحقيق إيرادات مهمة بفضل تركيزها على جودة الخدمات التي تقدمها. كما عبر السيد الوزير عن رغبة المملكة المغربية في توسيع مجالات التعاون مع المنظمة، وذلك من أجل تكثيف المشاركة الفاعلة في أنشطتها والاستفادة من برامجها.

أشغال الدورة العادية (107) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية. 29 أبريل 2018 ، بالقاهرة

- **انعقاد الدورة العادية (108) للمجلس التنفيذي للمنظمة:**

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية الدورة العادية 108 بمدينة الدار البيضاء أيام 15 و16 و17 أكتوبر 2018. حيث انعقدت اجتماعات المجلس التنفيذي على مستوى السادة الخبراء يوم الاثنين 15 أكتوبر، ثم على مستوى الوزراء يوم الأربعاء 17 أكتوبر، وذلك برئاسة المملكة العربية السعودية، ومشاركة وزراء ورؤساء الوفود ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي (دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية).

وقد ناقش المجلس بنود جدول الأعمال والتي تضمنت متابعة تنفيذ القرارات السابقة والإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة، وموقف سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها والتزاماتها المالية تجاه المنظمة، واعتماد بعض اللوائح الداخلية للمنظمة، كما استعرض المجلس قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة 102 المتعلقة بالمنظمة، ومن ضمنها المصادقة على اتفاقية إنشاء المنظمة، واعتماد الموازنة للعامين 2019-2020. كما اعتمد المجلس التصور الخاص بمشروع إطلاق جائزة باسم المنظمة في مجال التنمية الإدارية لتشجيع الممارسات والتجارب الإدارية.

- **توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية:**

عرف يوم الأربعاء 17 أكتوبر 2018، توقيع مذكرة تفاهم على هامش أشغال الدورة 108 العادية للمجلس التنفيذي للمنظمة، تروم تعزيز التعاون العلمي والتقني في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالمغرب والمنظمة العربية للتنمية الإدارية. وبموجب هذه الاتفاقية، التي تمتد لسنتين، فإن الجانبين مدعوان لتبادل الخبرات التقنية

والعلمية حسب التخصصات والإمكانات المتاحة لكل منهما، وتبادل المعلومات والدراسات والتقارير والمطبوعات الصادرة عنهما، والمتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 17 أكتوبر 2018 على هامش أشغال الدورة 108 العادية للمجلس التنفيذي للمنظمة.

وأشار السيد الوزير محمد بن عبد القادر في كلمة له بالمناسبة، بأن هذه المذكرة تعكس جودة ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة والمنظمة، مضيفا أن هذا الاتفاق سيساهم في تعزيز المبادلات بين الطرفين، والاستفادة من خبرات المنظمة من حيث إدارة الكفاءات وتكوين الأطر الإدارية. كما ذكر بإعادة انتخاب المغرب عضوا في المجلس التنفيذي للمنظمة خلال اجتماع أبريل الماضي بالقاهرة، معتبرا أن إعادة انتخاب المغرب يعكس ثقة أعضاء المنظمة في المملكة، مما يشكل حافزا ليكون المغرب أكثر انخراطا في العمل العربي المشترك، لا سيما في المجالات ذات الصلة بتطوير وتحديث الإدارة بما يخدم التنمية الشاملة في أقطار الوطن العربي.

- **انعقاد المؤتمر السنوي الثامن عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية:**

في مداخلة خلال الجلسة الأولى للمؤتمر الثامن عشر "18" للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنظم بالعاصمة العمانية مسقط على مدى يومين حول موضوع "دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2018-2030"، أكد السيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ، أن الحكومة المغربية، اعتمدت خطة وطنية طموحة، تتوخى تحقيق إصلاح شامل لنمط الحكامة العمومية، انطلاقا من المبادئ الدستورية والتوجيهات الملكية، التي جعلت ورش إصلاح الإدارة في صدارة الأولويات الوطنية، بما يجعل الإدارة "ليس مجرد أداة لتنفيذ السياسات الحكومية، بل رافعة أساسية لتطوير المرفق العام، وتعزيز النموذج التنموي المنشود. ومرجعا ونموذجا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وبعدما استعرض نتائج هذه الدينامية الإصلاحية، وفي مقدمتها تحسن مناخ الأعمال بالمغرب، ذكر السيد الوزير بأن التقرير السنوي الأخير لمجموعة البنك الدولي، كشف عن تقدم المغرب بتسع درجات في التصنيف العالمي لمناخ الأعمال، مما جعله يحتل المرتبة 60 ضمن 190 دولة، والمرتبة الثانية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والمرتبة الثالثة على صعيد القارة الإفريقية، والمرتبة الأولى في شمال إفريقيا.

المؤتمر السنوي الثامن عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتاريخ 26 نونبر 2018 بمسقط

كما أشار السيد الوزير إلى أن مركز أهداف التنمية المستدامة لإفريقيا، أفاد بدوره في تقريره برسم سنة 2018، بأن المغرب يأتي في صدارة البلدان الإفريقية التي تتقدم في مجال تنفيذ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وذلك بنسبة 66 في المئة على مستوى مؤشرات الإنجاز.

ويهدف المؤتمر إلى المساهمة في تحفيز الحكومات والإدارات العامة في الدول العربية من أجل توظيف إمكاناتها وقدراتها باتجاه التكيف مع متطلبات العولمة لتحسين تموضع الاقتصاديات العربية خلال السنوات العشر المقبلة على طريق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 وتوسيع آفاق التعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة.

الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير (آبام: AAPAM).

- انتخاب المغرب رئيسا مساعدا للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير بغابورون "بوتسوانا"

انتخب المغرب، في شخص السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وبالإجماع، رئيسا مساعدا للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير (AAPAM). وقد أنشئت الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير (آبام: AAPAM) منذ أكثر من أربعين عاما، وهي جمعية مهنية دولية تضم الممارسين في الشأن العام وكذا فضاء للتعليم والتدرج وإجراء البحوث وتقديم خدمات استشارية في مجال الإدارة العامة والتدبير، في القطاعين العام والخاص في إفريقيا.

وجرى انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجدد للجمعية خلال انعقاد مؤتمرها التاسع والثلاثون، من 5 إلى 9 نونبر 2018، ببوتسوانا، وتتكون من زامبيا (رئيسا)، والمغرب (رئيسا مساعدا)، ومصر (نائبا للرئيس مكلفا بشمال إفريقيا)، وبوتسوانا (نائبا للرئيس مكلفا بإفريقيا الاستوائية)، والكاميرون (نائبا للرئيس مكلفا بإفريقيا الوسطى)، وأوغندا (نائبا للريس مكلفا بشرق إفريقيا).

وقد تمحورت أشغال هذا المؤتمر، المنظم حول موضوع " الابتكار، الاندماجية، الشمولية: أسس التحول في الحكامة والإدارة العمومية في إفريقيا لتحقيق أجندة 2063 الإفريقية، وأهداف التنمية المستدامة" حول سبل تقوية مبادرات البحث العلمي والتنمية، وتطوير الشراكة بين الجمعية الإفريقية للإدارة العمومية والحكومات الإفريقية والمنظمات الدولية.

كما شكل المؤتمر فرصة لتلاقح الأفكار ومناقشة وسائل تغيير الحكامة العمومية في إفريقيا، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى بين ممثلي الدول المشاركة.

4. تطوير الشراكة والتعاون مع المؤسسات العمومية والجهات والجماعات الترابية

انطلاقا من مضامين الخطاب الملكي ل 14 أكتوبر 2016 فيما يتعلق بتحسين علاقة المواطن بالإدارة والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطنين وتكوين وتأهيل الموظفين، ورغبة في توطيد وتطوير الشراكة والتعاون، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على عقد وتفعيل مجموعة من اتفاقيات التعاون مع المؤسسات العمومية والجهات والجماعات الترابية للمملكة، تخص المجالات التالية:

5- عقد مجموعة من اتفاقيات التعاون برسم سنة 2018:

جرى برسم سنة 2018، توقيع مجموعة من الاتفاقيات وهي:

اتفاقيات التعاون الموقعة برسم سنة 2018	تاريخ التوقيع
اتفاقية تعاون مع مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	24 أبريل 2018
اتفاقية تعاون مع مجموعة الجماعات الترابية "الأطلس" بإقليم خنيفرة	7 يوليوز 2018
اتفاقية تعاون مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	7 سبتمبر 2018
اتفاقية تعاون مع مجلس جهة مراكش-آسفي	5 أكتوبر 2018
اتفاقية تعاون مع جماعة أكادير	5 أكتوبر 2018
اتفاقية تعاون مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية	31 نونبر 2018

مراسيم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
ومجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بتاريخ 24 أبريل 2018

6- تفعيل اتفاقيات التعاون الموقعة برسم سنة 2017:

عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2018 كذلك، على تفعيل اتفاقيات التعاون الموقعة بتاريخ 15 غشت 2017، مع الجماعات الترابية العشر التالية (جماعة واد لو، جماعة زاوية سيدي قاسم، جماعة تاسيفت، جماعة أولاد علي منصور، جماعة بني ليث، جماعة سطيحات، جماعة تزكان، جماعة بني سعيد، جماعة أزلا، جماعة تطوان). كما قامت الوزارة بتنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي ومسؤولي هذه الجماعات الترابية.

منشورات وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

www.mmsp.gov.ma
www.emploi-public.ma
www.service -public.ma
www.chikaya.ma
@MRAFPMaroc
@MRAFP_Ma

شارع الحاج أحمد الشرقاوي، ص.ب 1076، الحي الإداري، أكدال–الرباط